

## القراءات القرآنية بين اتباع الرواية وقياس اللغة

ديبر محمد سليمان

جامعة أم درمان الإسلامية - كلية أصول الدين - قسم التفسير - مدير إدارة الفروع والمراكز بالجامعة

### الملخص:

تعتبر القراءات القرآنية من أقدم العلوم المتعلقة بالقرآن الكريم ، لأنها صحبت النص القرآني منذ بداية نزوله، ولصلتها الوثيقة بالنحو والصرف والتفسير وغيرها من العلوم التي لها صلة بالقرآن الكريم . فالعناية بها نتيجة مباشرة للعناية بالقرآن في نصه كتابة وتلاوة وإلي اللغة بإعتبارها الوعاء الذي نزل به القرآن الكريم . ولقدسية النص القرآني كان لأخذه عن طريق الرواية والسماع ، دون الإعتماد علي القياس اللغوي والرأى هو المعتمد في الأخذ به في القراءة .

ومن هذا كان اجتماع المسلمين جميعاً على تنوع مدارسهم وإختلاف مذاهبهم . على أن القراءة سنة متبعة يأخذها اللاحق عن السابق وأنها لا تؤخذ بالرأى والإجتihad أو إعمال الفكر - وإن جاز ذلك في غير القرآن الكريم - ومن شد عن هذا الرأى لا يعول علي رأيه ، وإنما كان العمل بما أجمعوا عليه وهذا هو منهج النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته رضوان الله عنهم من بعده . وهو القول بتوقيف القراءة على من سمعوا من النبي صلى الله عليه وسلم وما وصل إليهم بالتواتر ، لا بالرأى والقياس والإجتihad . وعلى هذا المنهج منهج الاتباع والتزام السنة في القراءة تجتمع قلوب المسلمين فتتحقق بذلك وحدتهم نحو كتابهم كما توحدت تجاه قبلتهم .

### Abstract:

Needless to say, the recitation of the Koran is one of the ancient subjects pertaining to the study of the Koran as well as syntax, morphology and interpretation. The significant of this theme is attributed to its early coexistence with the Koran on the writing and reciting levels as well as Arabic, the language of the Koran.

Because of its sacredness, the Koranic verse is reliable when it's taken from narrative rather than from analogy. Thus, the consensus among all Muslims and scholars of different schools of thought and times is that reciting the Koran is *sunna*-based(tradition), not an issue of analogy and *ijtihad* (reasoning). For this reason, committing ourselves to *Sunna* and following the method of reciting the Koran via narrative can definitely unite Muslims all over the world.

### المقدمة :

ثمة اتفاق واتساق بين العناية بالقراءات القرآنية ، و الوثوق بحرفية النص القرآني، والاعتقاد بعدم تحريفه؛ إذ أن علم القراءات يتوخى قبل كل شيء صيانة القرآن من التحريف و التغيير ، فضلاً عن ثمرات كثيرة كما يقول الدمياطي<sup>(١)</sup>: "وقد عني أهل العلم جميعاً بالقراءات ، و بخاصة المفسرون والفقهاء والأصوليون ، فأثرت بذلك - القراءات - في علمي الأصول والفقّه بوجوه متعددة ، مثلما أثرت في علم التفسير، ولم تزل العلماء

(١) الدمياطي : هو القاضي شهاب الدين بن مكنون الدمياطي ( ٥٨٢٩ - ١٤٢٦ م ) أحمد بن محمد بن مكنون، القاضي شهاب الدين الدمياطي الشافعي، قاضي دمياط. كان فقيهاً فاضلاً، وله مشاركة في غير الفقّه، " وكان له فضل " وأفضال، توفي بدمياط في ليلة الأحد ثاني عشرين شهر رمضان سنة تسع وعشرين وثمانمائة عن نحو ستين سنة، رحمه الله تعالى. انظر : المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي ، ١٠٧/١ .

تستنبط عن كل حرف يقرأ به قارئ ، معنى لا يوجد في قراءة الآخر<sup>(٢)</sup> . . و القراءة حجة الفقهاء في الاستنباط ، و محجتهم في الاهتداء ، مع ما فيها<sup>(٣)</sup> من التسهيل على الأمة " .

من هنا كانت القراءات من أقدم العلوم المتعلقة بالقرآن الكريم ؛ لأنها صحبت النص المنزل ، كما صحبه علم التفسير ، فالاهتمام بها ، يعتبر بحق من أصل المناهج العلمية في الدراسات القرآنية<sup>(٤)</sup> . فضلا عن ذلك ، فقد اتصلت القراءات باللغة والنحو والصرف والبلاغة اتصالاً وثيقاً ، وفتحت العناية بها باباً لنمو الدراسات اللغوية بعامة ، حتى إننا لنجد العلماء المتقدمين في العربية ، و الدراسات القرآنية خاصة ، يوجهون القراءات المتعددة ، المشهورة منها والشاذة ، توجيهاً قائماً في كثير من الأحيان على هذا الأساس من اللغة وعلومها وآية ذلك ما أورده سيبويه<sup>(٥)</sup> من الموازنة بين عدد من القراءات التي قرئت بها طائفة من شواهد القرآنية والاحتجاج لها بالشعر ، وربطها بلغات العرب و أساليبهم في التعبير .

و يوجد خلط كبير بين موضوع القراءات القرآنية و موضوع الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن الكريم؛ ومما زاد ذلك الخلط في أذهان العامة وطلبة العلم ما جاء من اتفاق التسمية بالعدد في ذكر الرقم (سبعة ) في كل من القراءات والحروف . مع أن الصحيح في القراءات قد بلغ العشر من القراءات بل وزاد عن هذا الرقم<sup>(٦)</sup> .

وموضوع الأحرف السبعة من الموضوعات العظيمة والدقيقة التي كثر الخلاف في تحديد ماهيتها، وتشعبت فيها الآراء ؛ مما جعله موضوعاً غامضاً في أذهان الكثيرين من طلبة العلم فضلاً عن غيرهم ؛ واستعصى على بعض العلماء ؛ فلانوا بالفرار من الجزم فيه بشيء محدد — ولعل ذلك كان ورعاً منهم من القول علي الله بغير علم حتى قال أحدهم في ذلك: ( معنى قول النبي ٣ "أنزل القرآن على سبعة أحرف " مشكل لا يدرى معناه )<sup>(٧)</sup> .

إلا أن علم القراءات القرآنية من العلوم الواضحة المعروفة، وإذا كان هنالك لبس في جعل القراءات كأنها تفسير لحديث الأحرف السبعة؛ إلا إننا نجد عندما نقرر في هذه المسألة أنه لا توجد أي صلة بين القراءات والأحرف السبعة إلا من حيث الخصوص والعموم والقاعدة الواحدة من كونها من علوم القرآن الكريم . أسباب اختيار البحث :

من أسباب اختيار هذا الموضوع دوافع عديدة منها ما يلي :

١/ هذا الموضوع له ارتباط عظيم وتعلق بالقرآن الكريم الذي تعهد الله تعالى بحفظه ، و القرآن الكريم هو مصدر الهداية والتوجيه للمؤمن في عقيدته وحياته .

٢/ الموضوع من المواضيع التي توفر عليها العلماء السابقين فأكثرها فيها البحث والتعليق ، مما يبين أهميته وعظيم خطره ، الشئ الذي يقوي العزم على دراسته والبحث فيه ، وتوجيه الأقوال المتوفرة وردها وجعلها محورا مهما لدراسة الموضوع .

(٢) تخاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر ص ٥

(٣) في الأصل : (فيه) ، و الصحيح ما أثبتناه ، لأن الضمير يعود على القراءات .

(٤) الدكتور مصطفى الصاوي ، مناهج في التفسير ص ٥٠ .

(٥) انظر المصدر السابق ، ٤٣٢ / ١ .

(٦) المشهورة (١٤) قراءة .

(٧) المرشد الوجيز إلى مباحث تتعلق بالكتاب العزيز لأبي شامة المقدسي ص ٣ ، ط: دار صادر ، بيروت. ذكر ذلك محمد بن سعدان الكوفي النحوي المقرئ — رحمه الله — ( ت : ٢٣١ هـ ) .

٣/ الكثير من الكتابات المعاصرة؛ التي وقفت عليها منفرقة في بطون الكتب ، فبعضها لم يعالج الموضوع وفق الأدلة بصورة دقيقة ، أو استرسلت في تتبع الخلاف ؛ حتى أصبح بعضها يصعب على الإنسان التوصل منها إلى نتيجة .

٤/ الكتابات القديمة يصعب الحصول عليها، ومنتثر دررها ، صعبة ألفاظها، بعيدة عن منهج البحث الحديث الذي يقوم على التبسيط ، والترتيب ، والتقريب للمعاني بألفاظ موجزة ، وهي كذلك استرسلت في ذكر الأقوال المختلفة والآراء .

٥/ البحث عبارة عن محاولة للإجابة على بعض الأسئلة الحائرة التي يبحث القارئ عن إجابات عنها ، من ذلك معنى القياس ، معنى الرواية ، وما الحكمة من الالتزام بالرواية دون القياس الموافق للغة .

فكانت رغبتني أن أبحث في هذا الموضوع ، و أعرض ما توصلت إليه من نتائج بعد البحث والاستقراء ومطالعات في كتب كثيرة استغرقت مني وقتاً وجهداً كبيرين ؛ راجياً بهذا أن أسهم في تحقيق شيء من النتائج تجلي الأمر في الموضوع ؛ وأسأل الله تعالى أن أكون قد وفقتُ إلى الحق والصواب ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

#### أهداف الدراسة:

من خلال الإجابة على أسئلة هذا البحث يمكن تحقيق الأهداف التالية :

١. الوقوف على الأدلة التي توضح أهمية الرواية والسماع في قراءة القرآن الكريم، وأبرز ما فيها من فوائد تساعد على حفظ النص القرآني من التحريف والتبديل الذي أصاب الكتب السابقة .
٢. الوقوف على أشهر الأقوال التي ذكرها العلماء في أهمية الرواية والسماع دون القياس.
٣. إثبات أن القرآن الكريم قد تم حفظه حفظاً تاماً من أي تدخل بشري في نصه.
٤. إثبات أن تحركات المستشرقين كذب وتلفيق لا ترقى لمستوى مناقشتها أو الرد عليها .
٥. النظر في الجهد الوافر لعلماء المسلمين الأوائل وقدرتهم الفذة على الاستنباط ، والتفكير المنهجي والموضوعي في النقد والرد على المخالفين .

#### تميزت هذه الدراسة بما يلي :

١. معالجة الموضوع وفق منهج المقارنة؛ بجعل الروايات التي وردت في مفهوم الرواية والقياس في القراءات هي أساس الدراسة ، وشواهدا هي الميزان الذي توزن به كل الأقوال التي ذكرت حول الموضوع ، فقبلت ما توافق معها ، ورددت ما اختلفت عن دلائلها .
٢. السهولة والبساطة في معالجة الموضوع بمسلك قريب من ذلك الإمام الطبري في مقدمة تفسيره .
٣. المناقشة العلمية الجادة، فعلى الرغم من اختياري لأسهل العبارات ، وأوضح الجمل إلى المعاني ؛ إلا أنني جعلت أساس هذه الدراسة العمق في التحليل ، ودقة النظر في الأقوال ؛ مع جمع منقلى أرجو أن يكون قد حوى درر السابقين ، ومناقشة علمية أرجو أن تشفي صدور المختصين ، وتحرك هم الباحثين .
٤. جعلت عماد هذه الدراسة أقوال العلماء السابقين ، فقد نظرت في دررهم المنثورة ، فنظمتها عقداً فريداً، فإن أكون قد خالفت بعضهم فببعضهم اقتديت ، وإن رجحت قولاً فببعضهم اهتديت فما أنا إلا جامع لأقوالهم ومختار منها ما اطمأنوا هم إليه. وأنا بعد أشهد بقله علمي وضعف آلتني والله المستعان ...

المبحث الأول :

#### فائدة عن القياس في اللغة:

تعريف القياس في اللغة: هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ، وهذا تعريف ابن الأنباري (٨)، رحمه الله ، في "جدله" ، كما نقله عنه السيوطي ، رحمه الله ، في "الاقتراح" ، في صدر الكتاب الثالث في : "الاقتراح" ، وقد عقده لبيان أحكام القياس في علم النحو .

فينظر إلى المعنى الجامع بين الأصل والفرع فهو علة تعدي حكم الأصل إلى الفرع ، كما في القياس الفقهي الذي يعدي فيه الحكم من الأصل إلى الفرع ، فالباب واحد ، وإن اختلف الحكم ، فهو في الأول : لغوي ، وفي الثاني : فقهي شرعي

ومدرسة القياس في اللغة يتزعمها الفارسي وابن جني رحمهما الله ، من أجاز ذلك فإنه ينظر إلى المعنى الذي اشتق منه الأصل إن لم يكن اسماً جامداً ، ويعدي الحكم باطلاق الاسم بوجود الوصف المؤثر في التسمية في الفرع وجوده في الأصل ، ومن منع فإنه لا يرى الاشتقاق دليلاً على جواز القياس ، فيستدل بنحو : القارورة والخروف ، فإن القارورة اسم أطلق على إناء بعينه لقرار الماء فيه ومع ذلك لا يجوز إطلاقه على كل إناء يقر الماء فيه فلا يطلق على الكوب أو الكوز قارورة ، وإن قر الماء فيهما، الخروف ، فإنه سمي بذلك لأنه يخرف أو يقطع الزرع حال أكله ، وذلك معنى يوجد ، كما يقول بعض أهل العلم المعاصرين ، في الزرافة ونحوها ، ومع ذلك لا يطلق عليها اسم الخروف فهو ، وإن كان مشتقاً من جهة معناه ، إلا أنه جامد من جهة دلالاته على جنس بعينه من الحيوان ، فينزل منزلة العلم الذي أصله : اسم مشتق ، ولكنه غلب على صاحبه فصار اسماً جامداً من هذا الوجه كالصاحب ، فإنه علم على واحد بعينه هو الصاحب بن عباد ، وزير البويهيين المعروف ، وإن احتمل غيره بقرينة سياقية صارفة ، بل لعل الأصل ألا يدل عليه إلا بقرينة سياقية تعينه هو لا غيره ، فهو الفرع والوصف المشتق هو الأصل الذي استنتج منه .

وفائدة الخلاف في هذه المسألة أنه إذا ثبت القياس اللغوي فقد كفي المستدل مؤونة القياس الشرعي فإن اللفظ إن دل بمادته على معنى بعينه وجاز إلحاق غيره به في المبنى اللفظي لتحقيق المعنى الذي علق عليه الاسم في الفرع المقيس ، فقد شمله بالوضع فأخذ جميع أحكامه الشرعية وذلك يتصور بدهاءة في الأسماء المشتقة التي يظهر للناظر فيها وجه تعلق المعنى بالمبنى ، فيصح القياس على ذلك ، كلفظ الخمر إن نظر إلى معنى تخمير العقل وتغطيته فيها ، فإنه معنى يعم كل المسكرات ، فمن جوز القياس اللغوي فإنه يطلق اسم الخمر على كل ما خامر العقل فلا يخصه بالخمر المعهودة ، بل هو عام في كل ما تحقق فيه الوصف الذي اشتق منه لفظها ، فيأخذ أحكامها ابتداءً دون حاجة إلى القياس الشرعي ، إذ اسم الخمر الذي علق عليه حكم الحرمة قد شمله بالقياس اللغوي ، ومن أنكر ذلك فإنه لا يحكم للفرع بحكم الأصل إلا بالقياس الشرعي لاختلاف الأعيان ، فعين الخمر غير عين المسكر ، فلزم النظر في العلة المؤثرة في التحريم لتعديتها إلى كل عين تتحقق فيها ، فيكون مرد القياس إلى المعنى دون اللفظ إذ لم يشمل اللفظ الفرع المقيس ابتداءً كما في القياس اللغوي

وعليه تخرج مسألة كالنهي عن سب الوالدين فرعاً عن النهي عن قول أف لهما ، فذلك ثابت بقياس الأولى على الأصل إذ النهي عن الأدنى يستلزم النهي عن الأعلى ، فمن أنكر القياس الشرعي فإنه يلجأ إلى القياس اللغوي فيوسع دائرة التأفف اللفظي لتعم كل مستكره من قول أو فعل فتصير داخلة في حد النهي ابتداءً دون حاجة إلى قياس .

(٨) ابن الأنباري : هو أبو بكر محمد بن القاسم المعروف بابن الأنباري ، له كتاب : عجائب علوم القرآن الكريم ، تكلم فيه عن فضائل القرآن ، ونزوله على سبعة أحرف وكتابة المصاحف ، وعدد السور والآيات والكلمات . توفي سنة ٣٢٨ هـ . ، انظر الوافي في الوفيات ، ١ / ٤٠٩ .

ومرد الأمر في كلا الوجهين عند النظر والتأمل إلى المعنى ، فالقياس اللغوي يعتمد المعنى في إلحاق الفرع المقيس بالأصل المقيس عليه فلم يلحق أي عين أخرى باسم الخمر إلا إذا تحقق وصف الإسكار فيها ، والقياس الفقهي يعتمد المعنى أيضا فالعلة كما عرفها الأصوليون : وصف ظاهر منضبط يصح تعليق الأحكام عليه وجوداً وهدماً ، فلن يلحق الفقيه أي مسكر بالخمر في حكم الإسكار ، لا في لفظه وهذا هو الفارق الوحيد تقريباً بين قياس اللغوي وقياس الفقيه ، إلا إذا تحقق وصف الإسكار المؤثر فيه ، فوصف الإسكار هو المؤثر في كلا الحالين فعن طريقه يلحق اللغوي غير الخمر بها في اسمها ، وبه يلحق الفقيه غير الخمر بها في حكمها<sup>(٩)</sup> .

المبحث الثاني :

#### إثبات تواتر القرآن دون الحاجة إلى اللهجات والقياس في القراءات :

إن القرآن الكريم غير القراءات إذ القرآن متواتر جملة وتفصيلاً كما يأتي تقريره، والقراءات ليست كذلك إذ تضمنت المتواتر والضعيف والشاذ والوهم والوضع الذي منه القياس . ولإثبات ذلك فإن أئمة القراءات أنفسهم يعترفون بهذه الحقيقة كاملة قال أبو شامة في كتابه المرشد الوجيز : فإن القراءات المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ<sup>(١٠)</sup> . وقال عمرو ابن الحاجب : والسبعة متواترة فيما ليس من قبيل الأداء كالمدة والإمالة وتخفيف الهمز ونحوه<sup>(١١)</sup> .

وقال أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي<sup>(١٢)</sup> : ... وهكذا التفصيل في شواذ السبعة فإن عندهم شيئاً كثيراً شاذاً<sup>(١٣)</sup> . وفي غاية النهاية لابن الجزري : إن مصطلح القراءة الشاذة وقع في القرن الثاني وأن أبا حاتم السجستاني روى أن هارون الأعور العتكي البصري هو أول من تتبع الشاذ من القراءات وبحث عن أسانيدها . قلت : إن مدلول الشذوذ في القراءات يشمل الشذوذ عن المصاحف العثمانية والشذوذ عن القياس في لسان العرب والشذوذ عن الأداء والطريق الواحدة .

واتسع الخرق بإكثار المدونين من الروايات والقراءات إذ جمع الداني عن القراءات السبع أكثر من خمسمائة طريق وجمع الأهوازي كثيراً من المشهور والشاذ وجمع الهذلي في الكامل خمسين قراءة وألفاً وأربعمائة وتسعة وخمسين رواية وطريقاً ومثله الطبري بمكة وجمع الأسكندري سبعة آلاف رواية وطريقاً<sup>(١٤)</sup> قال ابن الجزري<sup>(١٥)</sup> : ولا زال الناس يؤلفون في كثير القراءات وقليلها ويروون شاذها وصحيحها بحسب ما وصل إليهم أو صح لديهم ولا ينكر أحد عليهم بل هم في ذلك متبعون سبيل السلف حيث قالوا القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول وما علمنا أحداً أنكر شيئاً قرأ به الآخر إلا ما قدّمنا عن ابن شنبوذ لكنه خرج عن المصحف العثماني وللناس في ذلك خلاف كما قدّمناه وكذا ما أنكر على ابن مقسم من كونه أجاز القراءة بما وافق المصحف من غير أثر كما قدّمناه وأما من قرأ بالكامل للهذلي أو سوق العروس للطبري أو إقناع

(٩) بتصرف واسع من : "مذكرة في أصول الفقه" ، ص ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

(١٠) انظر : النشر ١٠/١ .

(١١) المصدر السابق : ١٣/١ .

(١٢) السبكي : هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي أبو النصر ، مؤرخ باحث ، ولد بالقاهرة سنة ٧٢٧ هـ كان عالماً أصولياً ، تولى القضاء ، قال عنه ابن كثير : جرى عليه من المحن والشدائد ما لم يجز على قاض مثله له مؤلفات عدة منها : (جمع الجوامع في أصول الفقه) و (الأشباه والنظائر) توفي بدمشق سنة : ٧٧١ هـ . انظر الأعلام : ٤ / ١٨٥ .

(١٣) انظر : النشر ٤/١ .

(١٤) المصدر السابق ، النشر ، ٣٥ / ١ .

(١٥) ابن الجزري : هو محمد بن محمد بن محمد ، أبو الخير شمس الدين . الشهير بابن الجزري ، شيخ القراء في زمانه ، من أشهر كتبه : النشر في القراءات العشر . توفي في سنة : ٨٣٣ هـ . انظر : (الأعلام ٣ / ٩٧٨) .

الأهوازي أو كفاية أبي العز أو مبهج سبط الخياط أو روضة المالكي ونحو ذلك على ما فيه من ضعيف وشاذ عن السبعة والعشرة وغيرهم فلا نعلم أحداً أنكر ذلك ولا زعم أنه مخالف لشيء من الأحرف السبعة بل ما زالت علماء الأمة وقضاة المسلمين يكتبون خطوطهم ويثبتون شهاداتهم في إجازاتهم بمثل هذه الكتب والقراءات بلفظه ، ولعلنا على مضض تجرعنا اعتراف أئمة القراءات والمصنفين منهم بتسرب الشذوذ والوهم والضعف إلى القراءات عموماً دونما استثناء للسبع والعشر وغيرهما<sup>(١٦)</sup>.

قلت: ولا يعني تضمن القراءات الشذوذ أنها متواترة فيما لا شذوذ فيه فهيئات أن يكون الأمر. كذلك إذ اعترف أئمة القراءات بعدم تواترها ودافعوا عن هذه الحقيقة بدافع الدفاع عن تعدد الروايات والقراءات لا غير ، قال ابن الجزري<sup>(١٧)</sup>: "وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن ولم يكتف فيه بصحة السند وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر وأن ما جاء مجيء الأحاد لا يثبت به قرآن وهذا مما لا يخفى ما فيه ، فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين من الرسم وغيره إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النبي صلى الله عليه وسلم وجب قبوله وقطع بكونه قرآناً سواء وافق الرسم أم خالفه وإذا اشترطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء السبعة وغيرهم"<sup>(١٨)</sup> . ثم قال نقلاً عن أبي شامة في مرشده "وقد شاع على السنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين أن القراءات السبع كلها متواترة أي كل فرد ما روى عن هؤلاء الأئمة السبعة جاز له ذلك والقطع بأنها كلها منزلة من عند الله واجب ونحن بهذا نقول ولكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق واتفقت عليه الفرق من غير تكبير له مع أنه شاع وذاع واشتهر واستفاض فلا أقل من اشتراط ذلك إذا لم يتفق التواتر في بعضها" ثم نقل عن الجعبري<sup>(١٩)</sup> قوله "الشرط واحد وهو صحة النقل ويلزم الأخران فهذا ضابط يعرف ما هو من الأحرف السبعة وغيرها" ، ثم ذكر موافقة مكي له في الكشف ولا يخفى أن تخلي ابن الجزري ومن معه عن شرط التواتر إنما هو بسبب حرصهم على تعدد القراءات والروايات لا غير قلت : اللهم أهدنا لما اختلف فيه من الحق بإذنك كيف فات على أئمة القراءات والمصنفين أن القرآن متواتر جملة وتفصيلاً حرفاً حرفاً وكلمة كلمة دون الحاجة إلى تعدد الروايات والقراءات ودون ضرورة التمسك بالروايات ظناً منهم أن القرآن لا يصح حفظه ولا تواتره دونها. إن القرآن متواتر جملة وتفصيلاً دون الحاجة إلى خلاف اللهجات كالإدغام والتسهيل بأنواعه ونوعي الإمامة والإشمام والروم.

المبحث الثالث :

### الأحرف السبعة:

فقد ورد في عدد من الأحاديث بأن القرآن الكريم قد نزل على سبعة أحرف، ولم ينزل على حرف واحد، وبأي هذه الحروف قرأت الأمة أصابت. وأفادت الروايات أيضاً أن هذه الأحرف متلقاة عن الوحي الإلهي، وليس اختياراً ولا مذهباً بشرياً في القرآن الكريم ، وإنما هي امتنان من الله عز وجل على هذه الأمة الضعيفة بالتيسير والتخفيف .

(١٦) انظر : النشر : ٣٥ / ١ .

(١٧) المصدر السابق : النشر / ١٣ .

(١٨) انظر المصدر السابق : ، ١٣ / ١ .

(١٩) الجعبري : هو العلامة شيخ القراء برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري الشافعي صاحب المصنفات ، توفي في رمضان ، وله اثنتان وتسعون سنة. أجاز له ابن خليل ، وعرض التعجيز على مؤلفه . وتلا على الجوهري ، وغيره ، ورحل القراء إليه. (العبر في أنباء من غير : ١ / ٢٩٣ )

ويرى جملة من العلماء أنَّ الأحرف السبعة هي بمثابة المترادفات السبعة للمعنى الواحد، وليست سبعة اختلافات متباينة أو متضادة.. فالخلاف هنا .. ليس اختلافًا حقيقيًا أو اختلافًا تضادًا.. وإنما اختلافًا لفظيًا أو سمًّا اختلافًا تنوعٌ فهي سبعة أوجه متوافقة متوائمة من حيث المعنى، مختلفة من حيث اللفظ، يُستفاد منها في تقرير المعجزة بأكثر من لفظٍ عربيٍّ صحيحٍ، كما يستفاد منها التخفيف على هذه القبائل العربية جميعًا بمخاطبتها بلسانها الذي تقدر على النطق به، مع زيادة الإعجاز في المعجزة الواحدة فهي معجزاتٌ متعدّدة في صورة معجزةٍ واحدةٍ اسمها (القرآن الكريم) .

من الأحاديث التي وردت عن الأحرف السبعة:

ولنبداً بنصوص واضحة من الأحاديث النبوية في المسألة، ثم نذهب إلى أقوال العلماء لنرى الراجح منها في ذلك :

**الحديث الأول:** من رواية عمر بن الخطاب قال: سمعتُ هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة (الفرقان) في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاستمعتُ لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروفٍ كثيرةٍ لم يقرئها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكذبتُ أساوره في الصلاة، فتصبرتُ حتى سلم، فلببته بردائه، فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: أقرئها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: كذبتُ فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقرئها على غير ما قرأت، فانطلقتُ به أفودهُ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: إنني سمعتُ هذا يقرأ بسورة (الفرقان) على حروفٍ لم يقرئها؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((أرسله، اقرأ يا هشام، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كذلك أنزلت، ثم قال: اقرأ يا عمر)) فقرأتُ القراءة التي أقرئني، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كذلك أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرفٍ، فافرعوا ما تيسر منه).<sup>(٢٠)</sup>

**الحديث الثاني:** حدَّثنا شعبه عن الحكم عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عن أبي بن كعب؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عند أضاة بني غفار قال فاتاه جبريل عليه السلام فقال إن الله يأمرك أن تقرأ أمثك القرآن على حرفٍ فقال أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق ذلك ثم أتاه الثانية فقال إن الله يأمرك أن تقرأ أمثك القرآن على حرفين فقال أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق ذلك ثم جاءه الثالثة فقال إن الله يأمرك أن تقرأ أمثك القرآن على ثلاثة أحرفٍ فقال أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق ذلك ثم جاءه الرابعة فقال إن الله يأمرك أن تقرأ أمثك القرآن على سبعة أحرفٍ فأبما حرفٍ قرعوا عليه فقد أصابوا. و حدَّثناه عبيد الله بن معاذ حدَّثنا أبي حدَّثنا شعبه بهذا الإسناد مثله.<sup>(٢١)</sup>

**الحديث الثالث:** عن عبد الرحمن بن أبي بكره عن أبيه: ( أن جبريل قال لرسول الله ٣ : اقرأ القرآن على حرف ، فقال له ميكائيل : استزده ، فقال : على حرفين ، ثم قال : استزده ، حتى بلغ سبعة أحرف كلها كاف شاف ، كقولك : هلم وتعال ، ما لم تختم آية رحمة بآية عذاب ، أو آية عذاب بآية رحمة )<sup>(٢٢)</sup> .

الاختلاف في الأحرف السبعة :

(٢٠) رواه البخاري (٤٩٩٢)، ومسلم (٨١٨).

(٢١) رواه مسلم في صحيحه : باب البيان أن القرآن على سبعة أحرف ، الجزء ٤ ص ٢٥٧ رقم الحديث : ١٣٥٧ . من أبدا داود: باب أنزل القرآن على سبعة أحرف ، ٤/ ص ٢٧٦ رقم الحديث : ١٢٦٣ ، وورد في سنة النسائي: باب جامع ما جاء في القرآن : ٤/ ص ١٠ رقم الحديث ٩٣٠٢ ، وفي سنن البيهقي: ١٣/ ٩ .

(٢٢) رواه ابن أبي شيبة في المصنف ، وأحمد بن حنبل في مسنده .

ولنلق نظرة الآن على اختلاف العلماء في فهم مدلول الأحرف السبعة ، مع المعنى الراجح بأدلتِه إن شاء الله عز وجل..وقد اختلف العلماء في بيان الأحرف السبعة اختلافاً عظيماً: فأوصلها بعضهم إلى خمسة وثلاثين قولاً، كما نقلَ هذا عن ابن حبان، نقله ابن الجوزي<sup>(٢٣)</sup> ، والقرطبي<sup>(٢٤)</sup> (٢٥) والسيوطي<sup>(٢٦)</sup> (٢٧) وغيرهم. ولَمَّا أشارَ أشارَ ابنُ حجرٍ<sup>(٢٨)</sup> إلى كلام ابن حبان ؛ قال ابن حجر: وقال المُنذِرِيُّ: أكثرُها غيرُ مختارٍ<sup>(٢٩)</sup>.

ونقحَ ابنُ الجوزي الأقوالَ فاختار منها أربعة عشر قولاً، بينما اختار غيره عشرة أو سبعة أو ستة.. وأحجمَ بعضهم عن الكلام في المسألة، وزعم أنها من المتشابهة أو المشكل. وسنقتصر هنا على أشهرِ الأقوال في المسألة، وبعد البحث والتمحيص وردَّ النُّظير إلى نظيره:

رأيتُ أن أشهرِ الأقوال في المسألة: قول أبو عبيد ومَنْ معه القائلين بأن المراد بالأحرف هنا اللغات، والقول الثاني: قول مَنْ قال: إنَّ المراد بالأحرفِ السبعة في الحديث تأدية المعنى باللفظِ المرادف ولو كان من لغةٍ واحدةٍ. وهذا المشهور في المسألة، عند تحرير الأقوال وتمحيصها، وما سواه فعلى نوعين:

**النوع الأول :**

ما لا عبرة به كقول مَنْ قال: إن المقصود بها الخلاف في الحلال والحرام؛ وهذا من أبطلِ الباطلِ، وسيأتي تعريف أبي عبيد له، وقد زيفَه أيضاً أحمد بن أبي عمران فيما رواه الطحاوي عنه، وقال: كما قال، ابن عبد البر<sup>(٣٠)</sup> ذلك عن ابن أبي عمران والطحاوي وأيديهما. وهذا في بطلان من قال كذلك .

#### النوع الثاني :

المراد بالأحرف: التصريف، أو الجمع والتوحيد، أو التذكير والتأنيث، ونحو هذا مما حكاه ابن حبان وابن الجوزي والقرطبي والسيوطي وغيرهم. ووقع ذلك أيضاً في كلام ابن قتيبة، الذي لخصَّ الرازي معناه، وزاد عليه، ثم انتصر له الزرقاني في آخر أمره في كتاب مناهل العرفان . وعبارة الرازي<sup>(٣١)</sup> في (اللوائح) في الوجه الأول مثلاً: (اختلاف الأسماء من أفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث)، وهذا الذي ذكره الرازيُّ وجهاً واحداً ذكَّره ابن الجوزي تبعاً لابن حبان مثلاً وجهين..

وهكذا أكثر الوجوه التي ذكرها البعض وجهين وثلاثة، جمعها غيرهم في وجهٍ، وهذه إحدى أسباب الاختلاف في وجوه الأحرف السبعة بين ظاهر كلام العلماء، والتي يمكن عند التمحيص والتحرير أن نجمع بين كثيرٍ

(٢٣) فنون الألفان : ابن الجوزي ، ص : ٦٧ .

(٢٤) القرطبي : القرطبي : محمد بن بكر الأنصاري الأندلسي أبو عبد الله ، من تصانيفه جامع أحكام القرآن، و هو مصنف في التفسير و أحكام الآيات ، توفي في مصر سنة ٦٧١هـ ( أنظر طبقات المفسرين ص ٢٨ ، حلية الأولياء ٣ / ١١٢ ) .

(٢٥) تفسير القرطبي : ٤٢ / ١ .

(٢٦) السيوطي : / السيوطي : هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن عثمان بن همام بن ناصر الدين السيوطي ، كان عالماً في كل الفنون ، محدثاً و مفسراً له مؤلفات كثيرة منها الدر المشور و الإقتان في علوم القرآن و تاريخ الخلفاء ، و لد سنة ٨٤٠هـ و توفي سنة ٩١١هـ . انظر الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي ٩٥ / ٢ .

(٢٧) الإقتان في علوم القرآن : ١ / ١٣٨ .

(٢٨) ابن حجر : هو أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني الكناي ، الحافظ الإمام أنتهت إليه معرفة الرجال واستحضرهم ومعرفة العلي والنازل ، صاحب التصانيف الكثيرة ، والكتب النافعة ملأت شهرته الآفاق ، توفي عام ٨٥٢هـ من كتبه : فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، والإصابة في تمييز الصحابة ، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، وأنظر الضوء اللامع / ٤٠٠٣٦ رقم ١٠٤ . وانظر أيضا ، شذرات الذهب ٩ / ٣٩٥-٣٩٩ .

(٢٩) فتح الباري / ٤٩٩٢ .

(٣٠) التمهيد : ٨ / ٢٧٦ .

(٣١) الإمام الفخر الرازي: الفخر الرازي : فخر الدين الرازي هو محمد بن ضياء الدين عمر بن الحسين بن علي الشهير بالفخر الرازي ، كان متكلماً ومفسراً ، زاهداً و كتابه في التفسير يعد من أشهر كتب التفسير التي حاولت ربط الآيات بدلائل الإعجاز فيما خلق الله سبحانه وتعالى ، كما اهتم فيه بالمناسبات بين السور والآيات . ولد بالري ٥٤٤هـ وتوفي بمصر ٦٠٦هـ ( أنظر الطبقات المفسرين ) للداودودي ١ / ٥٥١ وفيات الأعيان : ٤ / ٢٤٨/٤ .



منها، ونزيل عنها إشكال وجود الخلاف فيما بينها. ومن جهة أخرى، فقد ذكر الرازي وغيره أشياءً بألفاظٍ ذكرها غيرهم بألفاظٍ أخرى، وبإمكاننا إرجاع كلامه المذكور، والذي هو تنقيحٌ لكلام ابن قتيبة كما ذكر ابن حجر، (بل وزاد عليه النصّ على اللهجات)، يمكننا إرجاع الكلام المذكور إلى القول الثاني السابق في أنّ المراد بالأحرف السبعة تأدية المعنى باللفظ المرادف حتى وإن كان من لغةٍ واحدةٍ) وسيأتي.

وبهذا يمكن الجمع بين الأقوال التي ظاهرها الاختلاف، وطرح ما يخالف الصواب، لتعود الأقوال بعد ذلك إلى ما قرره أهل اللغة العارفين بها، والتي بها نزل القرآن، وهي التي بها يُفهم نصوص الإسلام الواردة. ولذا سأقتصر على القولين السابقين، وأنظر فيهما لاستخلاص الراجح منهما بأدلتيه إن شاء الله تعالى كالتالي:

### القول الأول:

قول أبي عبيد<sup>(٣٢)</sup> ومنّ معه في أنّ المقصود بالأحرف في الحديث: اللغات. ولو رجعنا إلى مادة ((حرف)) من كتب اللغة، فسجد المراد بالأحرف السبعة: سبع لغاتٍ من لغات العرب، وإلى هذا ذهب أبو عبيد<sup>(٣٣)</sup>.

فقال أبو عبيد بعد أنّ ذكر اختلاف القراء من الصحابة في بعض الحروف، وعرضهم ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم، ثم ذكر نزول القرآن على سبعة أحرف، (وقد مضى حديث اختلاف عمر وهشام في هذا)؛ قال أبو عبيد عقب ذلك: (فهذا يُبين لك أنّ الاختلاف إنّما هو في اللفظ، والمعنى واحد، ولو كان الاختلاف في الحلال والحرام لما جاز أنّ يُقال في شيءٍ هو حرامٌ: هكذا نزل، ثم يقول آخر في ذلك بعينه: إنه حلال فيقول: هكذا نزل، وكذلك الأمر والنهي؛ وكذلك الأخبار لا يجوز أنّ يُقال في خبرٍ قد مضى: إنه كان كذا وكذا فيقول: هكذا نزل، ثم يقول الآخر بخلاف ذلك الخبر فيقول: هكذا نزل؛ وكذلك الخبر المستأنف؛ كخبر القيامة والجنة والنار، ومنّ توهم أنّ في هذا شيئاً من الاختلاف فقد زعم أنّ القرآن يُكذّب بعضه بعضاً ويتناقض، وليس يكون المعنى في السبعة الأحرف إلا على اللغات لا غير، بمعنى واحد لا يُختلف فيه في حلال ولا حرام ولا خبر ولا غير ذلك).

وقد ذكر أبو عبيد و ابن الأثير وغيرهما نحو هذا المعنى في مادة (مر) أيضاً، وتراجع من الغريب لأبي عبيد، و (النهاية) لابن الأثير، و (اللسان) لابن منظور<sup>(٣٤)</sup>.

وإلى هذا ذهب أبو العباس النحوي، وقال الأزهري: ((فأبو العباس النحوي هو واحد عصره قد ارتضى ما ذهب إليه أبو عبيد واستصوبه، قال: وهذه السبعة أحرف - التي معناها اللغات - غير خارجة من الذي كُتِبَ في مصاحف المسلمين التي اجتمع عليها السلف المرضيئون والخلف المتبعون، فمن قرأ بحرف ولا يُخالف المصحف بزيادة أو نقصان أو تقديم مؤخر أو تأخير مُقدّم وقد قرأ به إمام من أئمة القراء المشتهرين في الأمصار فقد قرأ بحرفٍ من الحروف السبعة التي نزل القرآن بها، ومن قرأ بحرفٍ شاذٍ يخالف المصحف وخالف في ذلك جمهور القراء المعروفين فهو غير مصيب، وهذا مذهب أهل العلم الذين هم القدوة ومذهب الراسخين في علم القرآن قديماً وحديثاً، وإلى هذا أوماً أبو العباس النحوي وأبو بكر بن الأنباري في كتاب له

(٣٢) أبو عبيد: الإمام الحافظ صاحب الفنون و المواهب المتعددة، القاسم بن سلام ابن عبد الله و لد سنة ١٥٧هـ، سمع إسماعيل بن جعفر وشريك بن عبد الله و سفيان بن عيينه، و غيرهم، صنف التصانيف و الوافرة التي سارت بها الركبان، له كتاب الأموال و الكتاب الغريب و كتاب فضائل القرآن و كتاب الناسخ و المنسوخ و كتاب الطهور و غيرها، و ثقة أبو داوود و الدار قطني توفي بمكة المكرمة سنة ٢٢٤هـ، رحمه الله تعالى. (سير أعلام النبلاء ٤٩٠/١، ٤٩٠، ٥٠٨).

(٣٣) الغريب، (١١/٢)، ١٥٩/٣.

(٣٤) ابن منظور: / ابن منظور: هو جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي، يتصل نسبه برويفع بن ثابت الأنصاري الصحابي الجليل، ولد في القاهرة وقيل طرابلس سنة (٦٣٠ / ١٤٣٢ م). كان محدثاً فقيهاً عمل في ديوان الإنشاء بالقاهرة، ثم ولي القضاء في طرابلس، وعاد إلى مصر وبها توفي سنة (٧١١ / ١٣١١ م) ترك كتباً من تاليه واختصاره بلغت خمسمائة مجلداً منها لسان العرب. (الأعلام ٢٣٧/١).

أَفَّهَ فِي اتِّبَاعِ مَا فِي الْمَصْحَفِ الْإِمَامِ، وَوَافَقَهُ عَلَى ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ مَجَاهِدٍ مُقَرَّرِي أَهْلِ الْعِرَاقِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَثْبَاتِ الْمُتَقَبِّينَ، قَالَ: وَلَا يَجُوزُ عِنْدِي غَيْرُ مَا قَالُوا، وَاللَّهِ تَعَالَى يُوَفِّقُنَا لِلاتِّبَاعِ وَيَجْنِبُنَا الْإِبْتِدَاعَ . وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي مَادَةِ (حَرْفٍ) أَيْضًا مِنْ كِتَابِهِ (النَّهَائِيَّةِ)، وَقَالَ: وَفِيهِ أَقْوَالٌ غَيْرُ ذَلِكَ هَذَا أَحْسَنُهَا<sup>(٣٥)</sup>.

وعبارة القاموس المحيط : ( وَنَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ: سَبْعَ لُغَاتٍ مِنْ لُغَاتِ الْعَرَبِ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنْ يَكُونَ فِي الْحَرْفِ الْوَاحِدِ سَبْعَةٌ أَوْجُهُ وَإِنْ جَاءَ عَلَى سَبْعَةٍ أَوْ عَشْرَةٍ أَوْ أَكْثَرَ؛ وَلَكِنْ الْمَعْنَى: هَذِهِ اللَّغَاتُ السَّبْعُ مُتَّفَقَةٌ فِي الْقُرْآنِ) وَإِلَى هَذَا الْقَوْلِ ذَهَبَ أَيْضًا: ابْنُ عَطِيَّة<sup>(٣٦)</sup>، وَالطَّبْرِيُّ<sup>(٣٧)</sup> وَابْنُ الْجَوْزِيِّ<sup>(٣٨)</sup> وَغَيْرِهِمْ.

فالمراد بالحديث على هذا القول: (أُنزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعِ لُغَاتٍ)، وَهُوَ الْوَجْهُ الرَّابِعُ عَشَرَ وَالْأَخِيرُ عِنْدَ ابْنِ الْجَوْزِيِّ فِي (فَنُونَ الْأَفْئَانِ) ذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ ثُمَّ قَالَ: (وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الصَّحِيحُ، وَمَا قَبْلَهُ لَا يَثْبُتُ عِنْدَ السَّبَّكِ، وَهَذَا اخْتِيَارُ ثَعْلَبٍ وَابْنِ جَرِيرٍ) لَكِنْ اخْتَلَفَ أَصْحَابُ هَذَا الْقَوْلِ فِي اللَّغَاتِ الْمَقْصُودَةِ هُنَا عَلَى التَّعْيِينِ، فَقِيلَ: لِغَةِ لُقْرِيشٍ وَغَةِ لِلْيَمَنِ وَغَةِ لِتَمِيمٍ وَغَةِ لِجُرْهُمٍ وَغَةِ لِهَوَازِنٍ وَغَةِ لِقُضَاعَةَ وَغَةِ لِطَيِّءٍ.. وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ . قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: (وَالَّذِي نَرَاهُ أَنَّ التَّعْيِينَ مِنَ اللَّغَاتِ عَلَى شَيْءٍ بَعِيْنَهُ لَا يَصِحُّ لَنَا سِنْدُهُ، وَلَا يَثْبُتُ عِنْدَ جِهَابِذَةَ النَّقْلِ طَرِيقَهُ؛ بَلْ نَقُولُ: نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعِ لُغَاتٍ فَصِيحَةٍ مِنْ لُغَاتِ الْعَرَبِ، وَكَانَ بَعْضُ مَشَايخِنَا يَقُولُ: كُلُّهُ بِلُغَةِ قُرَيْشٍ، وَهِيَ تَشْتَمِلُ عَلَى أَصُولٍ مِنَ الْقَبَائِلِ هُمُ أَرْبَابُ الْفِصَاحَةِ، وَمَا يَخْرُجُ عَنِ لُغَةِ قُرَيْشٍ فِي الْأَصْلِ لَمْ يَخْرُجْ عَنِ لُغَتِهَا فِي الْاِخْتِيَارِ) <sup>(٣٩)</sup>.

وعلى هذا القول عدَّةُ إشكالات، منها: أَنَّهُ لَمْ يَحْصُرْ لُغَاتِ الْعَرَبِ الَّتِي فَوْقَ السَّبْعَةِ؛ لِأَنَّ لُغَاتِ الْعَرَبِ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعَةٍ؛ وَلَكِنَّهُمْ أَجَابُوا بِأَنَّ الْمُرَادَ هُنَا مِنْ لُغَاتِ الْعَرَبِ أَفْصَحُهَا. لَكِنَّ أَقْوَى الْإِشْكَالَاتِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ أَنَّهُ مُخَالَفٌ لِظَاهِرِ الْحَدِيثِ السَّابِقِ؛ لِأَنَّ كِلَا الْمَخْتَلِفِينَ هُنَا (وَهُمَا عُمَرُ وَهَشَامُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) كَانَ يَقْرَأُ بِلُغَةِ قُرَيْشٍ، فَلَا وَجْهَ هُنَا لِمَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْمُرَادَ بِالْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ: سَبْعَ لُغَاتٍ. وَمِمَّا يَرِدُ هَذَا الْقَوْلُ أَيْضًا: مَا ثَبَتَ قَطْعِيًّا مِنْ حَرَقِ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلْمَصَاحِفِ بَعْدَ نَسْخِ الْمَصْحَفِ الْإِمَامِ، الْمَعْرُوفِ وَالْمُتَدَاوِلِ بِاسْمِ الْمَصْحَفِ الْعُثْمَانِيِّ، وَقَدْ نَسَخَ مِنْهُ عَثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَسْخًا وَأَرْسَلَهَا إِلَى الْأَقْطَارِ الْإِسْلَامِيَّةِ، دُونَ خِلَافِ بَيْنِهَا، وَقَدْ ثَبَتَ قَطْعِيًّا أَمْرَ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَزِيدِ بْنِ ثَابِتٍ وَمَنْ مَعَهُ مِنْ كَتَبَةِ الْمَصْحَفِ الْعُثْمَانِيِّ أَنْ يَكْتُبُوهُ بِلُغَةِ قُرَيْشٍ فَإِنَّمَا نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ .

وَقَدْ عَلِمْنَا مِنْ قَوْلِ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ لَمْ يُغَيِّرْ شَيْئًا فِي الْقُرْآنِ مِنْ مَكَانِهِ؛ إِذْ التَزَمَ الْوَارِدَ الْمَسْمُوعَ مِنْ لَفْظِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَنَسَخَ مِنْهُ الْمَصْحَفَ الْعُثْمَانِي الْمَعْرُوفَ بِالْمَصْحَفِ الْإِمَامِ، فَعَلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْأَحْرَفَ السَّبْعَةَ الْمَذْكُورَةَ فِي الْحَدِيثِ لِأَبَدٍ وَأَنَّ تَكُونَ مَوْجُودَةً فِي لُغَةِ قُرَيْشٍ نَفْسِهَا..

قَالَ ابْنُ حَجْرٍ فِي الْفَتْحِ وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ السَّجِسْتَانِيُّ: نَزَلَ بِلُغَةِ قُرَيْشٍ وَهَدَيْلٍ وَتَيْمِ الرِّبَابِ وَالْأَزْدِ وَرَبِيعَةَ وَهَوَازِنَ وَسَعْدَ بْنَ بَكْرٍ وَاسْتَنْكَرَهُ ابْنُ قَتَيْبَةَ وَاحْتَجَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: LI k j i h g f M . وَعَلَى هَذَا فَتَكُونُ اللَّغَاتُ السَّبْعُ فِي بَطُونِ قُرَيْشٍ، وَبِذَلِكَ جَزَمَ أَبُو عَلِيٍّ الْأَهْوَازِيُّ.

(٣٥) انظر : ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر.

(٣٦) ابن عطية : وهو عبد الحق بن عبد الرحمن المشهور بابن عطية القاضي المالكي الأندلسي ، كان فقيها عالما بالتفسير والأحكام ، والحديث والنحو واللغة والأدب ، له مصنفات منها كتابه في التفسير المسمى المحرر الوجيز، توفي عام ٥٤١ هـ . وقيل غير ذلك . انظر : الصلة ١/ ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، والديباج المذهب ٢/ ٥٧ ، ٥٨ ، وطبقات المفسرين للداودي ١/ ٢٦٥ — ٢٦٧ .

(٣٧) تفسير الإمام الطبري : ١/ ٥١ .

(٣٨) ابن الجوزي : فنون الأفتان ، ٨٥ .

(٣٩) المصدر السابق : ص ، ٨٥ .

وقال ابن حجر: ومن ثم أنكر عمر على ابن مسعود قراءته (عنى حين) أي: (حتى حين) وكتب إليه: إن القرآن لم ينزل بلغة هذيل فأقربى الناس بلغة قريش ولا تقرئهم بلغة هذيل<sup>(٤٠)</sup>.

ولكن خالف ابن قتيبة<sup>(٤١)</sup> - كما نقل ابن حجر عنه - في أول تفسير المشكّله فقال: كان من تيسير الله أن أمر نبيه أن يقرأ كل قوم بلغتهم، فالهذلي يقرأ (عنى حين) يريد (حتى حين)، والأسدي يقرأ (تعلّمون) بكسر أوله والتيمي يهزم، والقريشي لا يهزم. قال ابن قتيبة: ولو أراد كل فريق منهم أن يزول عن لغته وما جرى عليه لسانه طفلاً وناشئاً وكهلاً لشق عليه غاية المشقة، فيسرّ عليهم ذلك بمنه، ولو كان المراد أن كل كلمة منه تُقرأ على سبعة أوجه لقال مثلاً: (أنزل سبعة أحرف وإنما المراد أن يأتي في الكلمة وجه أو وجهان أو ثلاثة أو أكثر إلى سبعة) وقال ابن عبد البر: قول من قال أن القرآن نزل بلغة قريش معناه عندي: في الأغلب والله أعلم؛ لأن غير لغة قريش موجودة في صحيح القراءات من تحقيق الهمزات ونحوها وقريش لا تهمز<sup>(٤٢)</sup>.

ولكن إذا كان هو الأغلب كما يقرر ابن عبد البر فالحكم للأغلب، والنادر لا حكم له، فلا إشكال في وجود بعض الكلمات بغير لغة قريش؛ لأنها ليست الأصل فيه، ولا غالبية عليه وما ذهب إليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه، هو الموافق لعمل عثمان رضي الله عنه الذي أجمع عليه الصحابة فيما بعد، بل أجمعت عليه الأمة قاطبة.

ولذا قال ابن عبد البر<sup>(٤٣)</sup> في كتابه التمهيد: وأنكر أكثر أهل العلم أن يكون معنى حديث النبي صلى الله عليه وسلم: (أنزل القرآن على سبعة أحرف): سبع لغات، وقالوا: هذا لا معنى له؛ لأنه لو كان ذلك لم يُنكر القوم في أول الأمر بعضهم على بعض؛ لأنه من كانت لغته شيئاً قد جبل وطبع عليه وفطر به لم يُنكر عليه، وفي حديث مالك عن ابن شهاب المذكور في هذا الباب وهو الحديث السابق في اختلاف عمر وهشام رد قول من قال: سبع لغات؛ لأن عمر بن الخطاب قرشي عدوي وهشام بن حكيم بن حزام قرشي أسدي، ومحال أن يُنكر عليه عمر لغته؛ كما محال أن يُقرئ رسول الله صلى الله عليه وسلم واحداً منهما بغير ما يعرفه من لغته، والأحاديث الصحاح المرفوعة كلها تدل على نحو ما يدل عليه حديث عمر هذا، وقالوا: إنما معنى السبعة أحرف: سبعة أوجه من المعاني المتفقة المتقاربة بالألفاظ مختلفة؛ نحو: أقبل وتعال وهلم، وعلى هذا الكثير من أهل العلم<sup>(٤٤)</sup>. وذكر ابن عبد البر بعض الروايات ثم قال: وهذا كله يعضد قول من قال: إن معنى السبعة الأحرف المذكورة في الحديث: سبعة أوجه من الكلام المنفق معناه، المختلف لفظه؛ نحو: هلم وتعال وعجل وأسرع وأنظر وأخر، ونحو ذلك، وسنورد من الآثار وأقوال علماء الأمصار في هذا الباب ما يتبين لك به أن ما اخترناه هو الصواب إن شاء الله، فإنه أصح من قول من قال: سبع لغات مفترقات؛ لما قدمنا ذكره، ولما هو موجود في القرآن بإجماع من كثرة اللغات المفترقات فيه، حتى لو تقصيت مع كثرة عددها، وللعلماء في لغات القرآن مؤلفات تشهد لما قلنا وأورد ابن عبد البر الروايات الشاهدة لذلك، ونقل موافقة الطحاوي له فيما ذهب إليه.

(٤٠) وانظر: التمهيد لابن عبد البر ٢٧٨/٨ .

(٤١) ابن قتيبة هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري النحوي اللغوي، ولد ببغداد وقيل بالكوفة وأقام بدينور قاضياً بما قاضياً إليه، كان رأس في اللغة العربية والأخبار ثقة فاضل توفي سنة ٢٧٦ هـ من كتبه، تأويل مشاغل القرآن وغريب الحديث ودلائل النبوة. انظر: تاريخ بغداد ١٠ / ١٧٠ وفيات الأعيان ٣ / ٤٢ - ٤٤ رقم ٣٢٨ طبقات الداوودي ١ / ٢٥١ ، ٢٥٢ وقم ٢٣٤ .

(٤٢) وهذا ما قاله ابن عبد البر في التمهيد (٢٨٠/٨):

(٤٣) ابن عبد البر: هو يوسف بن عبد الله بن عبد الصمد بن عبد البر، النمري القرطبي، صاحب المصنفات المشهورة التي منها: الاستيعاب. توفي سنة ٤٦٣ م. انظر شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٣ / ٣١٤ .

(٤٤) التمهيد: ٨ / ٢٨٠ .

## القول الثاني:

قول مَنْ قَالَ: المراد بالأحرف السبعة تأدية المعنى باللفظ المرادف ولو كان من لغة واحدة: فلننظر قول عمر: (فَإِذَا هُوَ يَقْرَأُ عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ لَمْ يُقْرَأْ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، فهو قد عَرَفَ الحروف بمجرد سماعه لها، وَعَبَّرَ عنها بالحروف، كما عَبَّرَ الحديث بالأحرف السبعة، فلزم علينا أَنْ نفهم المراد بالحروف من خلال لغة العرب الفصيحة الواضحة الظاهرة التي تكلمت بها نصوص الإسلام، مع الالتزام بظاهر لغة العرب دون تأويل؛ إلا لقرينة تُخْرِجُنَا من الظاهر الصريح الواضح إلى غيره.. لَأَنَّهُ لا يبد وأن نرجع إلى اللغة التي نزل بها النص عندما لا نجد تفسيراً للنص من خلال النص، ففي عدم التفسير إحالة على المعهود المعروف من لغة العرب، وهي التي فهم منها عمر رضي الله عنه معنى الأحرف السبعة الموجودة في الحديث؛ لأنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قد خاطبَ بها عمر وغيره، ولم يُفسَّر المراد من الأحرف السبعة؛ فدلَّ ذلك على أنها كانت معروفة ومفهومة لديهم من لغة العرب الظاهرة الواضحة.. وهذا يؤكد أنها ليست هي (سبع لغات) كما سبق في القول الأول؛ لأن تأويلها بـ (سبع لغات) خروج عن ظاهر اللفظ لغة إلى معنى آخر يحتاج في إثباته إلى قرينة، ولا قرينة هنا تؤيد الخروج عن الظاهر إلى التأويل، كما ترى؛ لأنَّ كلا الْمُخْتَلِفَيْنِ هنا (عمر وهشام) كانا يتبعان لغة واحدة، وقد نبَّه على ذلك ابنُ عبد البر وغيره..

إذن ما المراد بالحرف هنا؟ المراد بالحرف هنا: القراءة التي تُقرأ على أوجه، هذا ما نجده في لغة العرب، مختصاً بموضوعنا، ويُطلق الحرف أيضاً على الجهة والطرف، كما يطلق على حرف الهجاء المعروف، وله إطلاقات أخرى، لكن الذي يهمنا هنا معناه الخاص بموضوعنا في الأحرف السبعة.

قال الخليل بن أحمد<sup>(٤٥)</sup>: معنى قوله سبعة أحرف: سبع قراءات. والحرف هاهنا القراءة؛ نقله ابنُ عبد البر<sup>(٤٦)</sup>. وحكى ابنُ منظور في مادة (حرف) هذا المعنى عن ابن سيدة أيضاً<sup>(٤٧)</sup>. وقال الأزهرى: (وكل كلمة تُقرأ على الوجوه من القرآن تُسمى حرفاً، تقول: هذا في حرف ابن مسعود؛ أي: في قراءة ابن مسعود) وفي المعرب وأما قوله: (نزل القرآن على سبعة أحرف) فأحسن الأقوال أنها وجوه القراءة التي اختارها القراء، ومنه فلان يقرأ بحرف ابن مسعود<sup>(٤٨)</sup>.

قال ابن حجر: قوله: (فأقرءوا ما تيسر منه)؛ أي: من المنزل. وفيه إشارة إلى الحكمة في التعدد المذكور، وأنه للتيسير على القارئ، وهذا يقوي قول مَنْ قَالَ: المراد بالأحرف تأدية المعنى باللفظ المرادف ولو كان من لغة واحدة؛ لأنَّ لغة هشام بلسان قريش وكذلك عمر، ومع ذلك فقد اختلفت قراءتهما. نبَّه على ذلك ابنُ عبد البر، ونقل عن أكثر أهل العلم أنَّ هذا هو المراد بالأحرف السبعة وقد مضى كلام ابن عبد البر بنصه قبل قليل في التعقيب على القول السابق، فلا داعي لإعادته هنا. وإلى هذا ذهب الطحاوي وغيره أيضاً كما مضى. ومما يبيِّن ذلك: قول ابن مسعود: (إنِّي قد سمعتُ القراءة فوجدتهم متقاربين فآقرأوا كما علمتُ ) ، إنما هو كقول أحديكم: هلمَّ وتعال وأقبل.

(٤٥) الخليل بن أحمد: هو الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي، يكنى أبا عبد الرحمن إمام العربية في زمانه، كان من أذكى الناس، استنبط علم العروض، فكان من اختراعه، توفي سنة ١٧٥هـ.

(٤٦) التمهيد: ٢٧٤ / ٨.

(٤٧) لسان العرب: مادة مر، ١٦٥ / ٥.

(٤٨) المُعْرَب في ترتيب المُعْرَب، للمطرز (١٩٦/١):

وقول ابن مسعود هذا ذكره ابن حجر وغيره مُعلِّقاً بدون إسناد، وقد أسنده الطبري في (التفسير)، وغيره، بإسنادٍ صحيحٍ عنه<sup>(٤٩)</sup>.

وهذا القول يوافق ظاهر الحديث السابق في قصة عُمر مع هشام رضي الله عنهما، واختلافهما في القراءة، رغم أنهما يتبعان لغةً واحدةً، وكذا ينتظم أكثر الأقوال الأخرى، ولا يعارضها لأنَّ اللفظ المرادف الدالُّ على المعنى مع اختلاف اللفظ: ينتظم الجمع والمفرد والمذكر والمؤنث والتصريف والإعراب وغير ذلك من الوجوه التي ذكرها جماعة من العلماء، فترجع إليه عدة أقوال من أقوال العلماء في هذا الباب.

ومِمَّا يمكن إرجاعه له مثلاً: قول ابن قتيبة، ثم تنقيح الرازي له وزيادته عليه، وهو الرأي الذي انتصر له الزرقاني في (المناهل)، وقد ذكره ابن حجر بشيءٍ من التعقيب، فأردتُ أن أنقله من عنده.

قال ابن حجر: (وقَدْ حَمَلَ ابْنُ قُتَيْبَةَ وَغَيْرَهُ الْعُدَدَ الْمَذْكُورَ عَلَى الْوُجُوهِ الَّتِي يَقَعُ بِهَا التَّغَايُرُ فِي سَبْعَةِ أَشْيَاءَ: الْأَوَّلُ: مَا تَتَغَيَّرُ حَرَكَتُهُ وَلَا يَزُولُ مَعْنَاهُ وَلَا صُورَتُهُ، مِثْلُ:  $\frac{3}{4}M$  يُضَاكِرُ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ لَ بِنَصْبِ الرَّاءِ وَرَفْعِهَا. الثَّانِي: مَا يَتَغَيَّرُ بِتَغْيِيرِ الْفِعْلِ مِثْلُ: (بَعْدَ بَيْنِ أَسْفَارِنَا وَ) (بِأَعْدَ بَيْنِ أَسْفَارِنَا) بِصِيغَةِ الطَّلَبِ وَالْفِعْلِ الْمَاضِي. الثَّلَاثُ: مَا يَتَغَيَّرُ بِنَقْطِ بَعْضِ الْحُرُوفِ الْمَهْمَلَةِ مِثْلُ: (ثُمَّ نُنْشِرُهَا) بِالرَّاءِ وَالزَّايِ. الرَّابِعُ: مَا يَتَغَيَّرُ بِإِبْدَالِ حَرْفٍ قَرِيبٍ مِنْ مَخْرَجِ الْآخِرِ مِثْلُ: (طَلَحَ مَنْضُودٌ) فِي قِرَاءَةِ عَلِيٍّ وَطَلَعَ مَنْضُودٌ. الْخَامِسُ: مَا يَتَغَيَّرُ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ مِثْلُ: L F E D C M فِي قِرَاءَةِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ وَطَلْحَةَ بْنِ مُصْرَفٍ وَرَيْنَ الْعَابِدِينَ: (وَجَاءَتْ سَكْرَةٌ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ). السَّادِسُ: مَا يَتَغَيَّرُ بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصَانٍ كَمَا تَقَدَّمَ فِي التَّفْسِيرِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ: (وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّى وَالذَّكْرُ وَالنَّانِي)، هَذَا فِي النُّقْصَانِ، وَأَمَّا فِي الزِّيَادَةِ: فَكَمَا تَقَدَّمَ فِي تَفْسِيرِ (تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ)، فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: (وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ، وَرَهْطَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ). السَّابِعُ: مَا يَتَغَيَّرُ بِإِبْدَالِ كَلِمَةٍ بِكَلِمَةٍ تُرَادِفُهَا مِثْلُ: {الْعَهْنُ الْمَنْفُوشُ}، فِي قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: {كَالصُّوفِ الْمَنْفُوشِ}.

وهَذَا وَجْهٌ حَسَنٌ؛ لَكِنْ إِسْتَبَدَّهُ قَاسِمُ بْنُ ثَابِتٍ فِي (الدَّلَائِلِ)؛ لِكُونَ الرُّخْصَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ إِنَّمَا وَقَعَتْ وَأَكْثَرَهُمْ يَوْمَئِذٍ لَا يَكْتُبُ وَلَا يَعْرِفُ الرَّسْمَ، وَإِنَّمَا كَانُوا يَعْرِفُونَ الْحُرُوفَ بِمَخَارِجِهَا. قَالَ: وَأَمَّا مَا وَجِدَ مِنَ الْحُرُوفِ

(٤٩) الحديث في تفسير الطبري: ١ / ٥٠ . معلقاً عليه في الهامش هكذا: الحديث رقم ٤٨ - أبو السائب سلم بن حنادة السوائي الكوفي، شيخ الطبري: ثقة حجة لا شك فيه، روى عنه البخاري في غير كتاب (الجامع الصحيح)، والترمذي وابن ماجه وأبو حاتم، وهو قدم الولادة، ولد سنة ١٧٤، ومات سنة ٢٥٤. وله ترجمة في تاريخ بغداد ٩: ١٤٧-١٤٨، والتهذيب ٤: ١٢٨-١٢٩، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ١٢ / ٢٦٩. و"سلم" بفتح السين وسكون اللام، ووقع في نسخ الطبري "سالم"، وهو تحريف. و"حنادة": بضم الحيم وتخفيف النون. و"السوائي": بضم السين وتخفيف الواو وبعد الألف همزة، نسبة إلى "بني سواة بن عامر بن صعصعة". وأبو معاوية: هو محمد بن حازم الضريير، ولد سنة ١١٣، ومات سنة ١٩٥. فهذا الإسناد الأول عال جداً. وذلك أن الطبري روى أثر ابن مسعود هذا بإسنادين:

رواه عن سلم بن حنادة عن أبي معاوية عن الأعمش. ثم رواه عن محمد بن المنئ عن ابن أبي عدي عن شعبة عن الأعمش. وهذا الأثر عن ابن مسعود لم نجده في غير هذا الكتاب، إلا ما ذكره صاحب اللسان بغير إسناد. وقوله "قد سمعت إلى القراءة فوجدتهم متقارين"، في المطبوعة "قد سمعت القراءة". و"القراءة": جمع "قارئ"، كما هو واضح، ولكن الذي في المخطوطة "إلى القراءة"، بزيادة "إلى" وبلغت "القراءة"، بفتح الراء والهمزة ثم الهاء في آخره، وهو جمع "قارئ" أيضاً، ففي اللسان "رجل قارئ، من قوم قراء، وقارئ". وهذا الجمع قياسي، مثل "كاتب وكتبة". وانظر مع الهوامع للسيوطي ٢: ١٧٧، ١٧٨. وهذا الأثر ذكره صاحب اللسان ١: ١٢٤، قال: "وروى عن ابن مسعود: تسمعت للقراءة، فإذا هم متقارئون. حكاه اللحياني ولم يفسره. قال ابن سيدة: وعندي أن الجن كانوا يرومون القراءة! وهكذا وقع الخطأ لهم قديماً، جعلوها "متقارئون" بالهمزة، ثم فسرها ابن سيدة هذا التفسير العجيب. وهي واضحة في الطبري "متقارين" بالياء. والسياق نفسه لا يدل إلا على صحة هذا وخطأ ما وقع في اللسان. ونص الحديث كما ذكره الإمام الطبري: حدثني أبو السائب سلم بن حنادة السوائي، قال: حدثنا أبو معاوية - وحدثنا محمد بن المنئ قال حدثنا ابن أبي عدي عن شعبة - جميعاً عن الأعمش، عن شقيق، قال: قال عبد الله: إني قد سمعت إلى القراءة، فوجدتهم متقارين فقرأوا كما علمتم، وإياكم والتقطع، فإنما هو كقول أحدكم: هلم وتعال).

المُتَبَايَنَةُ الْمُخْرَجِ الْمُتَّفَقَةِ الصُّورَةِ مِثْلُ: (نُنْشِرُهَا) وَ (نُنْشِرُهَا) فَإِنَّ السَّبَبَ فِي ذَلِكَ تَقَارُبُ مَعَانِيهَا، وَاتَّفَقَ تَشَابُهَ صُورَتَيْهَا فِي الْخَطِّ.

يقول ابن حجر: وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ تَوْهِينُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ قُتَيْبَةَ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْإِنْحِصَارُ الْمَذْكُورُ فِي ذَلِكَ وَقَعَ اتِّفَاقًا، وَإِنَّمَا أُطْلِعَ عَلَيْهِ بِالِاسْتِقْرَاءِ، وَفِي ذَلِكَ مِنَ الْحِكْمَةِ الْبَالِغَةِ مَا لَا يَخْفَى. وَقَالَ أَبُو الْفَضْلِ الرَّازِيُّ: الْكَلَامُ لَا يَخْرُجُ عَنْ سَبْعَةِ أَوْجُهٍ فِي الْاِخْتِلَافِ: الْأَوَّلُ: اِخْتِلَافُ الْأَسْمَاءِ مِنْ إِفْرَادٍ وَتَنْثِيَةٍ وَجَمْعٍ أَوْ تَذْكِيرٍ وَتَأْنِيثٍ. الثَّانِي: اِخْتِلَافُ تَصْرِيْفِ الْأَفْعَالِ مِنْ مَاضٍ وَمَضَارِعٍ وَأَمْرٍ، الثَّلَاثُ: وَجُوهُ الْإِعْرَابِ، الرَّابِعُ: النَّقْصُ وَالزِّيَادَةُ، الْخَامِسُ: النَّقْدِيمُ وَالتَّأخِيرُ، السَّادِسُ: الْإِبْدَالُ، السَّابِعُ: اِخْتِلَافُ اللَّغَاتِ كَالْفَتْحِ وَالْإِمْلَاءِ وَالتَّرْقِيقِ وَالتَّفْخِيمِ وَالْإِدْغَامِ وَالْإِظْهَارِ وَنَحْوِ ذَلِكَ. قُلْتُ الْقَائِلُ ابْنُ حَجْرٍ: وَقَدْ أَخَذَ لِيَعْنِي الرَّازِي كَلَامَ ابْنِ قُتَيْبَةَ وَنَقَّحَهُ. وَالرَّازِي لَمْ يُنَقِّحْ كَلَامَ ابْنِ قُتَيْبَةَ فَقَطْ، وَإِنَّمَا زَادَ عَلَيْهِ اِخْتِلَافَ اللَّهْجَاتِ أَيْضًا.

لكن لا يغيبن عن بالك أن توهين قاسم بن ثابت لكلام ابن قتيبة وجية جدًا من حيث حصر الأحرف السبعة في الوجوه التي ذكرها ابن قتيبة؛ لأنه بإمكان غيره أن يزيد عليها أو ينقص منها، كما زاد الرازي عليه مثلًا اختلاف اللهجات في النطق باللفظ الواحد، وقد اعترف ابن قتيبة بهذا الاختلاف وكذا ابن الجزري، لكنهما لم يعتبراه من وجوه الأحرف السبعة، في الوقت الذي اعترفوا بتأثيره على النطق باللفظ الواحد<sup>(٥٠)</sup>.

بل لم يذكر ابن قتيبة غير هذا الفارق في أول (المشكل) كما سبق النقل عنه قبل قليل، وحصر غيره الأحرف السبعة في اختلاف اللهجات فقط..

وَلَا يَغْيِبَنَّ عَنْكَ أَنَّ الْقُرْآنَ قَدْ نَزَلَ عَلَى أُمَّةٍ أُمَّيَّةٍ لَا تَقْرَأُ وَلَا تَكْتُبُ، وَإِنَّمَا كَانَتْ تَعْرِفُ الْفَصَاحَةَ وَالْبَلَاغَةَ نَطْقًا وَسَمَاعًا، فَهِيَ إِنَّمَا تَعْرِفُ مَخَارِجَ الْحُرُوفِ لَا رِسْمَهَا وَطَرِيقَةَ كِتَابَتِهَا، هَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِي الْأُمَّةِ آنَذَاكَ، وَلِذَا قَدْ طَلَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التَّخْفِيفَ مَرَارًا عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْأُمَّيَّةِ، حَتَّى أَوْصَلَهَا إِلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ يُمْكِنُ لِلْقَارِئِ أَنْ يَقْرَأَ بِهَا، يَعْنِي سَبْعَ وَجُوهٍ يُمْكِنُ لِلْقَارِئِ أَنْ يَقْرَأَ بِهَا..

هذا هو المتبادر الظاهر في معنى الأحرف من لغة العرب، ثم هو الموافق لظاهر الحديث كما سبق، وإليه ذهب الخليل بن أحمد والطحاوي وابن عبد البر وغيرهم. وهذه الوجوه: يمكن أن تكون اختلافًا في اللهجة، أو في التصريف، أو الإعراب، أو التذكير والتأنيث، وغير ذلك من الوجوه المقبولة مما ذكره العلماء من حيث تحليل اللفظ والنظر إلى كيفية الاختلاف بين اللفظين المقروء بهما..

ولكن ينبغي التفريق هنا بين أمرين:

**الأول:** بين الأحرف السبعة الواردة في الحديث .

**الثاني:** وجوه اختلاف الأوجه السبعة، وكيفية الخلاف فيما بينها.

فالثاني هنا مترتب على الأول، وأثر له، وليس سابقًا عليه، ولا شك أن حصر الأحرف السبعة في وجوه اختلافها خطأ عظيم؛ لأنه يعني الخلط بين الأحرف السبعة نفسها، وبين الأثر المترتب عليها، من البحث في وجوه اختلافها وفائدتها وكيفيةها وغير ذلك، فهذه الأبواب كلها آثار مترتبة على وجود الأحرف السبعة، وليست فصولًا ولا مقدمات سابقة على وجودها.

نعم وليس تفسيرًا للأحرف السبعة؛ لأنه لا بد في التفسير والحدود في مثل هذا أن تكون شاملة لكافة وجوه المُفسِّرِ عنه ومبينة لجوانبه؛ وهذا ما تفتقده التفسيرات آفة الذكر وكثير مما يشبهها؛ لخلوها عن تعريف الأحرف السبعة على الحقيقة.

(٥٠) انظر الإتيان للسيوطي وانظر: مناهل العرفان في علوم القرآن: محمد عبد العظيم الزرقاني، دار الفكر - بيروت، ط ١ سنة ١٩٩٦ م.

ومن هنا نستطيع أن نقول: إنَّ تعريف الأحرُف السبعة والمراد منها لم يُخْتَلَفَ فيه على الحقيقة، وإنَّما وردَ الاختلاف في كيفية التفريق بين الأحرُف السبعة، وما يميِّز كلَّ حرفٍ منها عن مثيله في موضع بعينه، فالأول مُذَكَّر والثاني مؤنَّث، أو الأول جمع والثاني مُفْرَد، أو الأول مرفوع والثاني منصوب، وهكذا سائر وجوه التفريق والتمايز بين الأحرُف السبعة.

وممَّا يُؤسَفُ له حقيقةٌ أن تنتقلَ المعركة في التفريق بين الأحرُف أو التمييز بينها في موضع بعينه إلى مجال بيان الأحرُف السبعة تعريفًا من حيث المراد منها، بحيثُ صار الخلاف محصورًا وعبر سنواتٍ في أثرٍ من آثار الأحرُف السبعة، في الوقت الذي اختفى فيه البحث في تعريف الأحرُف السبعة إلا نادرًا!! وهذا الذي ذكرته لك هو خلاصة ما وقفت عليه من كتابات من من الله عز وجل عليهم ، وما العبد الضعيف كاتب هذه السطور إلا ناقلًا ، وأسأل الله تعالى أن يفتح القلوب والأبصار فتعي ما ذكره وسطره هؤلاء العلماء وتنتفع به ..

ويمكنني أن أُلخِّصَ لك نتائج ما سبق هنا في الآتي:

أولاً: أن الراجح في تعريف الأحرُف السبعة هو: سبعة وجوه أو سبعة قراءات بألفاظٍ مختلفةٍ للمعنى الواحد، أو هو تأدية المعنى الواحد بأكثر من لفظٍ، نحو أَقْبِلْ، هَلُمَّ، تَعَالَ.

ثانياً: اختلفَ في صورة المخالفة والتمييز بين وجوه الأحرُف السبعة على وجوه يمكن الجمع بينها، لكنها جميعًا ليست تعريفاتٍ للأحرُف السبعة، وإنما هي أثرٌ من آثار البحث في الأحرُف السبعة، وتمييز بعضها من بعض.. لكن لا بد من التنبيه هنا على أمور:

الأول: إنَّ هذه الوجوه هي بمثابة المترادفات لمعنى واحد، وليست اختلافًا حقيقيًا أو اختلاف تضادًا، وإنما هي اختلاف تنوع في اللفظ للتعبير عن معنى واحد، زيادة في البلاغة والفصاحة وتقرير المعجزة القرآنية ..**الثاني**: أنها وحي، وليست من اختيار البشر، بل هي جزءٌ من الوحي، تلقاها النبي صلى الله عليه وسلم وحيًا، وعلمها أصحابه صلى الله عليه وسلم، فبلغوها من بعدهم

**الثالث**: أنها متفرقة في القرآن الكريم كله، ولا يعني نزوله على سبعة أحرفٍ أن كل كلمة منه تُقرأ على سبعة أوجه، فهذا مما لم يقل به أحدٌ قط، وقد أنكره العلماء ونهبوا عليه، وقد مضى تنبيه أبي عبيد وابن عبد البر وغيرهما على هذا.

**الرابع**: لا يصح اعتقاد الزيادة في القراءة على سبعة أوجه؛ لأنه لم يزد في الحديث على سبعة، وما ذكره في نحو (أف) زيادة على ثلاثين وجهًا كما حكى عن الرماني فلا يصح، فإما أن يعود إلى سبعة أوجه، أو يُؤخذ منه الأوجه السبعة الموافقة للمصحف، ويُترك ما سواها.

**الخامس**: إنَّ الأحرُف السبعة شيءٌ والقراءات السبعة التي صنَّفها بعض القراء شيءٌ آخر، وليس شيئًا واحدًا، وقد نبَّه على ذلك الجماعات من أهل العلم قديمًا وحديثًا، كابن عبد البر وابن حجر وغيرهما .. وقد صنَّف ابن مجاهد والشاطبي وغيرهما قراءة سبعة من الأئمة، ففهم بعضهم من ذلك أنها الأحرُف السبعة، أو أنه لا يصح غيرها، وليس كذلك، بل ربما كان في القراءات العشر ما هو أكثر شهرةً مما ذكره ابنُ مجاهد وغيره في تصنيفهم قراءات سبعة من الأئمة، ومردَّ ذلك كله على العلم والاطلاع وطريقة التصنيف، وليس المراد لابن مجاهد ولا الشاطبي ولا غيرهما من أئمة القراءات توهين قراءة غير هؤلاء الأئمة السبعة الذين صنَّفوهم، وإنما المراد جمع قراءات سبعة أئمة، كما جمع غيرهم قراءات عشرة أئمة، لكنها جميعًا سواءً كانت لسبعةٍ أو لسبعين أو لسبعمئة لا تخرج عن الأحرُف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم ، فالحديث ينكلم عن وجوه سبعةٍ في القراءة، وأما ابنُ مجاهد ونحوه فمرجع الكلام عندهم عن سبعة أئمة..

وبعبارة أخرى: الحديث يتكلم عن وجوه قرآنية، وابن مجاهد وأمثاله اختاروا سبعة أئمة ممن نقلوا هذه الوجوه القرآنية، فقيّدوا ما نقلوه، فالأئمة السبعة المذكورون عند ابن مجاهد مثلاً هم من نقلوا وجوه القرآن الذي نزل على سبعة أحرف، كما أن غيرهم من العشرة أو غيرهم قد شاركهم في نقل القرآن الكريم، وإنما عني العلماء بهؤلاء الأئمة نظراً لدقّتهم وعنايتهم وتفردهم لإتقان النقل والرواية والسماع للقرآن الكريم. فهذا كما ترى ليس اختلافاً ولا ترادفاً، وإنما هو قرآن نزل على سبعة أحرف، ونقله الكافة من الناس إلى من بعدهم، فبرز من بين النقلة أئمة كبار، اختار ابن مجاهد مثلاً سبعة منهم، فصنّف رواياتهم وسماعهم في كتابه، بينما اختار آخرون غيره الزيادة على ما اختاره ابن مجاهد من أئمة، لكنهم جميعاً يدورون في فلك نقل القرآن الكريم الذي نزل على سبعة أحرف..

#### المبحث الرابع :

#### اختلاف لهجات العرب:

اللهجة في الاصطلاح العلمي الحديث هي مجموعة من الصفات اللغوية التي تنتمي إلى بيئة ، و يشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة ، و بيئة اللهجة جزء من بيئة أوسع واشمل تضم عدة لهجات ، و لكل منها خصائصها ، و لكنها تشترك جميعاً في مجموعة من الظواهر اللغوية.

و تلك البيئة الشاملة التي تتألف من عدة لهجات هي التي اصطلح على تسميتها باللغة ، فالعلاقة بين اللغة و اللهجة هي العلاقة بين العام و الخاص ، فاللغة تشتمل على عدة لهجات ، لكل منها ما يميزها ، و جميع هذه اللهجات تشترك في مجموعة من الصفات اللغوية التي تؤلف لغة مستقلة عن غيرها من اللغات .

و يعبر القدماء عما نسميه الآن باللهجة بكلمة " اللغة " كثيراً ، فيشير أصحاب المعاجم إلى لغة تميم و لغة طيئ و لغة هذيل ، و هم يريدون بذلك ما نعنيه نحن الآن بكلمة " اللهجة " و قد يعبرون بكلمة " اللسان " و هو التعبير القرآني : 7 M8 f hg j i k l m n o p q r s t u x y z { L } (٥١).

و الفرق بين لهجة و أخرى هو بعض الاختلاف الصوتي في غالب الأحيان ، فيروي لنا مثلاً أن قبيلة تميم كانوا يقولون في " فزت " " فزد " ، كما يروي أن " الأجلح " و هو الأصلع ، ينطق بها " الأجله " عند بني سعد . و تشترك لهجات اللغة الواحدة في الكثرة الغالبة من الكلمات و معانيها (٥٢) .

واللغة العربية هي لغة جزيرة العرب، و لكن القبائل العربية المتعددة كان لكل قبيلة منها منازلها ، و لها كيانه المستقل الذي يعزلها عن غيرها بما لها من عادات و تقاليد تنمو و تتطور ، فأدي هذا إلى نشأة اللهجات العربية التي تتميز كل منها بصفات خاصة .

و قد ذكر الدكتور شوقي ضيف كثيراً من اللهجات ، فمن ذلك الكشكشة و الكسكسة ، و هما تخصصان ضمير المخاطبة ، إذ كان بعض قبائل تميم و أسد يلحقون بكاف المخاطبة شيئاً في الوقف ، وفي الوصل أحياناً ، فيقولون : رأيتكش و عليكش و بكش ، و كانت بعض قبائل ربيعة تلحق السين بدل الشين ، فتقول : رأيتكس و عليكس و بكس ، و كان منهم من يحذف الكاف و يضع مكانها الشين أو السين .

(٥١) سورة إبراهيم الآية (٤)

(٥٢) انظر كتاب " في اللهجات العربية " إبراهيم أنيس ، الطبعة الخامسة ص ١٦ — ١٨ .



و من ذلك العنونة ، و هي في تميم و بعض قيس و أسد ، إذ يجعلون الهمزة عيناً في بعض الكلمات ، فيلفظون " استعدي " بدلاً من " استأدي " و يلفظون " أعدي " بدلاً من " آدي " (٥٣) ، و كان هناك من يقول : " دأى " عوضاً عن " دعنى " ، و من يلفظ " لعل " : " لأن " بإبدال اللام أيضاً نوناً ، و قالوا بدلاً من " أن و إن " : " عن و عن " .

و تقرب من العنونة الفحفة ، و كانت في هذيل ، إذ تبدل الحاء عيناً ، فيقولون في " حتى " : " عتى " ، و هذه اللهجات جميعاً كانت تشيع في بعض القبائل الشمالية المضرية ، و مثلها التصحح ، و هو الإمالة ، إذ كانت تميم و قيس و و أسد تميل إلى إمالة الألف ، و كان الحجازيون ينطقونها بتخميم فلا يميلون ... و قد نسب اللغويون إلى قبائل مضرية و أخرى قحطانية ما سموه الاستنطاء ، إذ كانت قبائل هذيل و قيس و الأزدي و الأنصار في يثرب تبدل العين نوناً في مثل " أعطى " فتقول : " أنطى " ...

و هناك لهجات نسبها اللغويون إلى القحطانيين ، من ذلك التثنية في قضاة و بهراء ، إذ يكسرون الفعل المضارع فيقولون : " تعلمون و تكتبون و تتجحون " .

و من ذلك العججة في قضاة ، إذ يجعلون إياء المشددة جيماً ، فيقولون : " تميج " في " تميمي " . و نسب الرواة إلى قبيلة كلب اليمنية ما سموه الوهم ، و هو كسر الهاء في ضمير الغائبين و إن لم يكن قبلها ياء و لا كسرة فيقولون : " منهم و عنهم و بينهم " .

و اشتهرت حمير و أهل اليمن و بعض عشائر طيئ بالطمطمانية ، و هي إبدال لام التعريف ميماً ، فيقولون في " السهم و البر و الصيام " : " إمسهم وامبر و امصيام " فيعرفون بالألف و الميم . و ينسب إلى بعض الحميريين انهم كانوا يجعلون السين تاء في بعض الكلمات فيقولون : بـ " النات " بدل " الناس " .

وكانت هناك فروق بين التميميين و الحجازيين ، فكان التميميون يدغمون الحرف الثاني في الثالث في أمر مثل " رد " ، بينما كان يفك الحجازيون الإدغام فيقولون : " اردد " ، و مما اشتهر بينهما من فروق إهمال " ما " عند التميميين في نحو : ما زيد قائم ، و إعمالها عند الحجازيين فيقولون : ما زيد قائماً ، و من ذلك أيضاً أن الحاجزين كانوا يجرون " هلم " مجرى أسماء الأفعال مثل " صه " فيلزمونها طريقاً واحداً في مخاطبة المفرد والمفردة والاثنتين والاثنتين والجماعتين ، فيقولون : هلم يا رجل ، و هلم يا امرأة ، و هلم يا رجلان ، و هلم يا امرأتان ، و هلم يا رجال ، و هلم يا نساء ، أما التميميون فكانوا يجرونها مجرى الأفعال ، فيقولون : هلم و هلمى و هلموا و هلمن يا نسوة ، و بلغة الحجاز نزل القرآن الكريم في قوله تعالى : ( وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ) (٥٤) .

و تلك اللهجات صار منها ما هو مقبول و حجة ، ومنها ما تدنى عن هذا المستوى و هجره الذوق العربي . قال ابن جني (٥٥) : " باب اختلاف اللغات و كلها حجة " اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ، و لا تحظر عليهم ، ألا ترى لغة التميميين في ترك إعمال " ما " يقبلها القياس ، و لغة الحجازيين في أعمالها كذلك ، لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ، و يخلد إلى مثله ، و ليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبها ، لأنها ليست أحق بذلك من رسلتها ، لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما ، فتقويها على أختها ، و تعتقد

(٥٣) آدى فلان إيداء : قوي ، و آدى للأمر : أخذ أذاته و استعد له ، و آدى فلاناً على كذا : قواه عليه و أعانه ( المعجم الوسيط ١ / ١٠ ) .

(٥٤) انظر كتاب " العصر الجاهلي " ص ١٢١ - ١٣١ - ط . دار المعارف بمصر - والآية من سورة الأحزاب : ١٨ .

(٥٥) عثمان بن جني الموصلى أبو الفتح من أئمة الأدب والنحو ، من كتبه المختص في شواذ القراءات " ، و " الخصائص في اللغة " - توفي سنة ٣٩٢ هـ - وفيات الأعيان ٣ / ٢٤٦ ) .

أن أقوى القياسيين أقبل لها ، وأشد أنسابها، فأما رد إحداهما بالأخرى فلا ، أولا ترى إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم : " نزل القرآن بسبع لغات كلها كاف شاف " .

هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانييتين متراسلتين ، أو كالمتراسلتين . فأما أن تقل إحداهما جدا وتكثر الأخرى جدا فإنك تأخذ بأوسعهما رواية ، وأقواما قياسا ...

حدثنا أبو بكر محمد بن الحسن <sup>(٥٦)</sup> ، عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب قال : "ارتفعت قريش في الفصاحة عن عننة تميم <sup>(٥٧)</sup> ، وكشكشة ربيعة <sup>(٥٨)</sup> ، وكسكسة هوازن <sup>(٥٩)</sup> ، وتضع قيس <sup>(٦٠)</sup> ، وعجز فيه ضبه <sup>(٦١)</sup> وتثلثة بهراء ، <sup>(٦٢)</sup> " <sup>(٦٣)</sup> .

و معظم الاختلاف — كما ترى — كان يرجع إلى الاختلاف في إبدال الحروف ، أو في الحركات ، أو في الإمالة و التفضيم، أو في الإدغام و الفك ، أو في الإعراب ، و هذا النمط في الاختلاف ليس فيه تباين كلي لما فية من التقارب .

و يقل الاختلاف في اللفظ مع اتفاق المعنى : " كالعجن ، و الصرف " حيث توجد لغتان أو أكثر من اللغات الفصيحة .

و بمرور الزمن و توافر عوامل الوحدة صارت مكة و ما حولها ملتقى للقبائل العربية ، إذ يفدون إليها للحج الذي كان معروفاً بالجاهلية قبل الإسلام ، كما يفدون إليها للتجارة ، و يعقدون المناظرات و المساجلات في الشعر و الخطابة بأسواقهم الذي اشتهر منها : " عكاظ " و هو السوق العامة عند العرب ، و كانت تعقد حوله مكة في أوائل شهر ذي القعدة ، و كانت سوق " مجنة " تعقد بعدها في أواخر هذا الشهر ، ثم تعقد سوق " ذو المجاز " في أوائل شهر ذي الحجة و كان الشعراء و الخلطاء يحرصون على أن يتحدثوا بلغة خالية من فوارق الأصوات اللغوية ، و ينتقون الألفاظ ، و يختارون العبارات ، فأدى هذا لوحدة لغوية راقية ، حيث انسابت جداول الفصاحة العربية و انتهى مصبها في لغة قريش ، فصارت بذلك أفصح العرب ، و بلسانها كان نزول القرآن ابتداءً على الرسول العربي القرشي ، و توجه الخطاب إلى قومه القرشيين أول الأمر : M hg f M LR Q P O (الشعراء : ٢١٤) ، حتى يكون هذا أدعى لقوة البيان في البلاغ hg f M L { z y x v ut s rqp nm l k j i (إبراهيم : ٤) ، { z y M ، } ~ (يوسف : ٢) .

## الفرق بين الأحرف السبعة والقراءات السبع :

(٥٦) أبو بكر محمد بن الحسن المعروف بابن مقسم ، وهو من القراء وكان رواية ثعلب ، توفي سنة ٣٥٥ هـ ، ويروي ابن حنن عنه أخبار ثعلب وعلمه (بغية الوعاة ص ٣٦) .

(٥٧) عننة تميم ، ينطقون الهمزة عينا فيقولون في " أن " : " عن " كما سبق .

(٥٨) كشكشة ربيعة : يجعلون الشين مكان الكاف في خطاب المؤنث ، فيقولون : " عليك " : " عليش " أو يزيدون بعد الكاف شينا فيقولون : " عليكش " في الوقف .

(٥٩) كسكسة هوازن ، يزيدون بعد كاف ضمير المؤنث سينا ، فيقولون في " منك وعنك " : ( منكس وعنكس ) في الوقف .

(٦٠) الإضجاع في باب الحركات مثل الإمالة والخفض (لسان العرب مادة : عجر) .

(٦١) قال ابن سيده : وعجز في ضبه : أراها تقعرهم في الكلام (لسان العرب مادة : عجر) .

(٦٢) ثلثة بهراء : يقولون : تعملون و تفعلون و تصنعون — بكسر أوائل الحروف .

(٦٣) الخصائص لأبي الفتح عثمان بن حني ١٠ / ٢ — ١١ ، ط ، دار الهدى بيروت .

يجمع العلماء على أنه من الخطأ القول بأن الحرف السبعة هي القراءات السبع. يقول أبو شامة في كتابه "المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالقرآن العزيز": "ظن قوم أن القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث، وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة، وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل. ويقول مكي: من ظن أن قراءة هؤلاء القراء كنافع وعاصم هي الأحرف السبعة التي في الحديث، فقد غلط غلطا عظيما. ويمكننا تأصيل الفوارق الأساسية بين الأحرف السبعة والقراءات السبع فيما يلي:

أولا: الأحرف السبعة قرآن، وهي نزلت من عند الله على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز، منقولة إلينا بالتواتر، متعبد بتلاوتها جميعها. في حين أن القراءات السبع هي اختلاف لفظ الحروف، أي اختلاف لفظ الوحي المذكور في الحروف، أي اختلاف في كيفية النطق للأحرف السبعة.

والقراءات السبع تعكس اختلاف اللهجات، وكيفية النطق بالأحرف السبعة أي بالقرآن، وكيفية أدائها من تخفيف، وترقيق، وتنقيل، وتشديد، وإمالة، وإدغام، وإظهار، ومد، وقصر، وإظهار، وإشباع، وحركات إعراب... الخ فالقراءات مذاهب أئمة في كيفية أداء القرآن أي الأحرف السبعة. وأما الأحرف السبعة فهي قرآن يعبر عن معنى واحد بألفاظ متعددة، تصل أحيانا إلى السبعة، فتكون هي الأحرف السبعة، وأحيانا ينزل القرآن بلفظ واحد أو اثنين أو ثلاثة، حسب ما يقتضيه اختلاف وتعدد لغات العرب، ويؤدي المعنى المطلوب، وذلك ضمن ما يحتمله اللفظ أو النص القرآني من وجوه التباين والاختلاف فيه من أفراد، وتشبيه، وجمع، وتذكير، وتأنيث، مثل لفظ (لأمنتهم) في قوله تعالى: ("والذين هم لأمنتهم وعهدهم راعون) فقد ورد رسمها هكذا في المصحف فهي تحتمل الأفراد مثل أمانتهم، والجمع مثل أماناتهم، وذلك لأن رسمها جاء دون ألف فهي لفظان يفيدان معني واحد، فقراءتها بالأفراد يعني الجنس الدال على الكثير، وقراءتها بالجمع يعني الاستغراق الدال على الجنسية.

وكذلك يقصد بالأحرف السبعة الاختلاف في وجوه الإعراب مثل قوله تعالى: (ما هذا بشرا) (وما هذا بشر)

بالنصب والرفع. وكذلك الاختلاف في التصريف في الأفعال والأسماء مثل قوله تعالى: j i h g M

L K وذلك بنصب ربنا لأنها منادى مضاف، وتسكين باعد لأنها فعل أمر مبني على السكون، أو (فقالوا

ربنا باعد بين أسفارنا) بضم ربنا لأنها فاعل، وفتح باعد، لأنها فعل ماض مبني على الفتح.

وكذلك الاختلاف في التقديم والتأخير مثل: قوله تعالى: (فيقتلون ويقتلون) ببناء الفعل الأول للمعلوم والثاني

للمجهول، أو (فيقتلون ويقتلون) ببناء الفعل الأول للمجهول والثاني للمعلوم. وكذلك الاختلاف بالزيادة

والنقص مثل قوله تعالى: (وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار) بنقص من، (وأعد لهم جنات تجري من

تحتها الأنهار) بزيادة "من" وهما قراءتان متواترتان.

### مدار اختلاف القراءات :

وبالنسبة للقراءات فالاختلافات في معظمها تدور حول:

١- مخارج الحروف: كالترقيق، والتفخيم، والميل إلى المخارج المجاورة، كنطق "الصراط" بإمالة الصاد إلى الزاي.

٢- الأداء: كالمدة، والقصر، والوقف، والوصل، والتسكين، والإمالة، والإشمام

٣- الرسم: كالتشديد، والتخفيف مثل: "يُغشِي"، "ويُغشِي". "وَفُتِحَتْ"، "وَفُتِحَتْ" بتشديد إلباء.

٤- الإدغام والإظهار، مثل "تذكرون"، "وتتذكرون".

٥- الهمز ومد الألف مثل: "ملك"، "ومالك"، "ومسجد"، "ومساجد" لتحتمل الرسم النطقين.

٦- التتقيط والحركات النحوية مثل: "يفعلون"، "تفعلون"، "ويغفر"، "وتغفر"، "فتبتنوا"، "وتتبتوا"، "ويأس"، "ويتبين"، "وأرجلكم"، "وأرجلكم".

ثانياً: الأحرف السبعة متواترة عن الرسول صلى الله عليه وسلم، بينما القراءات السبع متواترة عن الصحابة رضوان الله عليهم، ومنها المشهور أيضاً.

يقول الزركشي في "البرهان عن القراءات السبع": والتحقق أنها متواترة عن الأئمة السبعة، أما تواترها عن النبي صلى الله عليه وسلم ففيه نظر، فإن إسنادهم بهذه القراءات السبع موجود في كتب القراءات وهي نقل الواحد عن الواحد.

وبالنسبة للأحرف السبعة فقد أورد السيوطي في "إتقانه" أسماء واحد وعشرين صحابياً شهدوا الحديث، مما قطع بتواتره عند العلماء، ومنهم أبو عبيد القاسم بن سلام.

ثالثاً: الأحرف السبعة وردت في السنة النبوية على سبيل الحصر، بينما القراءات السبع ورد عددها اجتهاداً، وهي ليست على سبيل الحصر، فهناك القراءات العشر، وهناك القراءات الأربع عشرة، وكل قراءة يتحقق فيها ضوابط الصحة الثلاث. فالنسبة للأحرف السبعة وردت بها الأحاديث النبوية حصراً.

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أقراني جبريل على حرف فراجعت، فلم أزل أستزيده، ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف"<sup>٦٤</sup>. وقد أورد ابن جرير الطبري أحاديث كثيرة عن نزول القرآن على سبعة أحرف.

#### المبحث الخامس :

#### القراءات القرآنية :

أما بالنسبة لعدد القراءات السبع فلم ترد به السنة النبوية، وتوافقه مع عدد الأحرف السبع إنما جاء مصادفة، وليس تحقيقاً، وعليه فكل قراءة غير السبع تحقق فيها ضوابط الصحة الثلاث تعتبر صحيحة ويعتد بها، قال ابن الجزري في أول كتابه "النشر في القراءات العشر": كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، وقال غيره: التمسك بقراءة سبعة من القراء دون غيرهم ليس فيه أثر ولا سنة، وإنما هو من جمع بعض المتأخرين<sup>٦٥</sup>.

#### أصحاب القراءات العشر:

١/ نافع المدني : هو أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي ، أصله من أصفهان ، وتوفي بالمدينة سنة تسع وستين ومائة.

٢/ ابن كثير : هو عبد الله بن كثير المكي . وهو من التابعين . وتوفي بمكة سنة عشرين ومائة  
٣/ أبو عمرو البصري ، هو زيان بن العلاء بن عمار المازني البصري . وقيل اسمه يحيى ، وقيل اسمه كنيته ، وتوفي بالكوفة سنة أربع وخمسين ومائة.

٤/ ابن عامر الشامي ، هو عبد الله بن عامر الشامي إليحسبي قاضي دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك ، ويكنى أبا عمران ، وهو من التابعين ، وتوفي بدمشق سنة ثمان عشرة ومائة.

(٦٤) انظر صحيح الإمام البخاري : باب أنزل القرآن على سبعة أحرف ، ١٥ / ٣٩١ ومسند الإمام أحمد ، باب بداية مسند : عبد الله بن عباس رضي الله عنه

: ٦ / ٢٤٥ رقم الحديث ، ٢٧١٣ .

(٦٥) قال ذلك القراب في "الشاطي".

٥/ عاصم الكوفي ، هو عاصم بن أبي النجود ، ويقال له ابن بهدلة ، ويكنى أبا بكر ، وهو من التابعين ، وتوفي بالكوفة سنة ثمان وعشرين ومائة.

٦/ حمزة الكوفي ، هو حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات الفرضي التيمي ، ويكنى أبا عمارة وتوفي بخلوان في خلافة أبي جعفر المنصور سنة ست وخمسين ومائة.

٧/ الكسائي الكوفي ، هو علي بن حمزة النحوي ، ويكنى أبا الحسن ، وقيل له الكسائي من أجل أنه أحرم في كساء - وتوفي " برنبوية " قرية من قرى الري حين توجه إلى خراسان مع الرشيد سنة تسع وثمانين ومائة

٨/ أبو جعفر المدني ، هو يزيد بن القعقاع ، وتوفي بالمدينة سنة ثمان وعشرين ومائة .

٩/ يعقوب البصري ، هو أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي ، وتوفي بالبصرة سنة خمس ومائتين.

١٠/ خلف ، هو أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب البزار البغدادي ، وتوفي سنة تسع وعشرين ومائتين

#### الرواة:

"راويا نافع" قالون ، وورش.

"راويا ابن كثير" البزي ، وقنبل.

"راويا أبي عمرو" الدوري ، والسوسي.

"راويا ابن عامر" هشام ، وابن ذكوان.

"راويا عاصم" شعبة ، وحفص.

"راويا حمزة" خلف ، وخلاذ .

"راويا الكسائي" أبو الحارث ، وحفص الدوري.

"راويا أبي جعفر" ابن وردان ، وابن جمار.

"راويا يعقوب" رويس ، وروح.

"راويا خلف" إسحاق ، وإدريس.

#### المبحث السادس:

#### القراءات القرآنية بين الاتباع والقياس :

هنالك اتفاق واتساق بين العناية بالقراءات القرآنية ، و الوثوق بحرفية النص القرآني ، و الاعتقاد بعدم تحريفه ؛ إذ أن علم القراءات يتوخى قبل كل شيء صيانة القرآن " من التحريف و التغيير " ، فضلاً عن " ثمرات كثيرة " كما يقول الدمياطي<sup>(٦٦)</sup> وقد عني أهل العلم جميعاً بالقراءات ، وبخاصة المفسرون والفقهاء والأصوليون ، فأثرت بذلك علمي الأصول والفقهاء بالوجوه المتعددة ، مثلما أثرت علم التفسير ، حتى قال الدمياطي<sup>(٦٧)</sup> : " ولم تزل العلماء تستنبط عن كل حرف فيقرأ به قارئ ، معنى لا يوجد في قراءة الآخر " ، و قال: " و القراءة حجة الفقهاء في الاستنباط ، و محجتهم في الاهتداء ، مع ما فيها<sup>(٦٨)</sup> من التسهيل على الأمة " .

(٦٦) اتخاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر ص ٥ .

(٦٧) المصدر السابق : ذات الصفحات .

(٦٨) في الأصل : (فيه) ، و الصحيح ما أثبتناه ، لأن الضمير يعود على القراءات .

ومن هنا كانت القراءات من أقدم العلوم المتعلقة بالقرآن ؛ لأنها صحبت النص المنزل ، كما صحبه علم التفسير ، فالاهتمام بها ، كما يقول الدكتور مصطفى الصاوي<sup>(٦٩)</sup> بحق " من أصل المناهج العملية في الدراسات القرآنية " .

#### علاقة القراءات باللغة :

وفضلاً عن ذلك ، فقد اتصلت القراءات باللغة والنحو والصرف والبلاغة اتصالاً وثيقاً ، وفتحت العناية بها باباً لنمو الدراسات اللغوية بعامة ، حتى إننا لنجد العلماء المتقدمين في العربية ، والدراسات القرآنية خاصة ، يوجهون القراءات المتعددة ، المشهورة منها و الشاذة ، توجيهاً قائماً في كثير من الأحيان على هذا الأساس من اللغة و علومها وآية ذلك ما أورده سيبويه<sup>(٧٠)</sup> من الموازنة بين عدد من القراءات التي قرئت بها طائفة من شواهد القرآنية ، و الاحتجاج لها بالشعر ، وربطها بلغات العرب و أساليبهم في التعبير . و ما سطره يحيى بن زياد الفراء و أبو الحسن الأخفش الأوسط ، و محمد بن يزيد المبرد ، و إبراهيم ابن السري الزجاج ، في كتبهم الموسومة بـ " معاني القرآن " . و كذلك أبو عبيدة معمر بن المثنى في كتابه: " مجاز القرآن " ، ثم من تلاهم ممن درسوا القراءات ، و عنوا بتوجيهها و الاحتجاج للقرأة " مثل أبو عبد الله أحمد بن خالوية في كتابه: الكبير ، المخطوط<sup>(٧١)</sup> " القراءات وعللها " . و المختصر المتداول : " الحجة في القراءات السبع " <sup>(٧٢)</sup> ، وكأبي علي أحمد بن عبد الغفار الفارسي في كتابه : " الاحتجاج القرأة السبعة " <sup>(٧٣)</sup> ، الذي استقى جل قراءته — رواية — عن أستاذه احمد بن موسى بن مجاهد صاحب " كتاب السبعة " المشهور .

ثم تلا هؤلاء بزمن ، التلميذ النابغ لأبي علي الفارسي ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي المولد و النشأة في كتابه: ( المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها ) ومن بعده بما يقرب من نصف قرن ، جاء أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي في كتابه : " الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها " . فكان كتابه هذا بعد كتابي ابن خالويه و الفارسي ، من خيرة الكتب المؤلفة في موضوعه ، و هوبيان الخلاف بين القراء المشهورين السبعة ، و ما يتصل به من تحليل و احتجاج و خاصة انه وضعه في عصر النضوج العلمي — القرن الخامس للهجرة — مستفيداً مما وجد أمامه من تراث ضخم في القراءات وعللها و الاحتجاج لها بالحجج المتنوعة ، التي تصلح لأن يحتج بها ، و يكفيك دليلاً على قيمته وأهميته ، أن أبا البركات بن الأنباري أفاد منه فائدة كبيرة في تصنيف كتابه المعروف المتداول : " البيان في غريب أعراب القرآن " والمقابلة بين الكتابين تظهر ذلك .

وإذا كان الاحتجاج للقراءات و بيان عللها مبعثاً على تنشيط الحركة العلمية اللغوية والنحوية والصرفية و البلاغية وتنميتها وتطويرها . فإن المهتمين بها من النحاة واللغويين . لم يبخسوا الرواية — مصدر القراءات — حقها ولا الإلتباع طبيعته العلمية، بل أكدوا الأمرين معاً : ما يتعلق بالرواية في هذه القراءات وما يتعلق بالدارية مما له وشيعة بعلوم العربية خاصة . ولنضرب لذلك مثلاً ما أورده ابن خالوية في تقديمه لكتابه : " الحجة في القراءات السبع " إذ يقول بعد حمد الله والصلاة علي نبيه وآله : " و بعد فإني تدبرت قراءة الأئمة

(٦٩) مناهج في التفسير ص ٥٠ .

(٧٠) المصدر السابق ، انظر ١ / ٤٣٢ من الكتاب .

(٧١) منه نسخة في معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية في القاهرة .

(٧٢) و قد ثبت لي أنه لابن خالوية ، للشبه الواضح بين ما فيه و ما في كتابه الكبير المخطوط .

(٧٣) هذا عنوانه كما هو مثبت على المخطوطة ، و قد نشر محققاً بعنوان : الحجة في علل القراءات السبع .

السبعة<sup>(٧٤)</sup> ، من أهل الأمصار الخمسة<sup>(٧٥)</sup> ، المعروفين بصحة النقل وإتقان الحفظ ، المأمونين على تأدية الرواية واللفظ ، فرأيت كلاً منهم قد ذهب في إعراب ما انفرد به من حرفه — قراءته — مذهباً من مذاهب العربية لا يدفع ، وقصد من القياس وجهاً لا يمنع ، فوافق اللفظ والحكاية طريق النقل والرواية ، غير مؤثر للاختيار على واجب الآثار — الروايات الواردة في القراءات — و أنا بعون الله ذكروا في كتابي هذا ما احتج به أهل صناعة النحو لهم في معاني اختلافهم ... معتمد فيه على ذكر القراءة المشهورة ومنكب — عادل — عن الروايات الشاذة المنكورة ... " (٧٦) .

فهو هنا يوثق القراء السبعة المشهورين في روايتهم للقراءات ، ويتي — كما ترى — على ضبطهم وإتقانهم الحفظ . ثم يضيف إلى ذلك أنه حين بحث في وجوه قراءاتهم ، وجدها موافقة لوجه من وجوه العربية يعتد به ، وأسلوب من أساليبها يصر إليه . و انتهى من هذه الدراسة إلى إدراك التلاؤم بين ما ورد من وجوه القراءات عن طريق الرواية والأثر ، وما تستوجهه العربية في أساليبها وتصاريحها . من صيغ وتراكيب و صور و أعراب ...

هل تؤخذ القراءات بالاتباع أم القياس ؟

إلى هنا يسلم كلام ابن خالوية إلى مسألة مهمة لا بد من بيانها ، وهي :

هل القراءة تؤخذ عن طريق الاقتفاء والاتباع والسماع ، أم تؤخذ عن طريق القياس والعقل والاجتهاد؟! و لا بد لنا للإجابة عن هذا السؤال . من أن نستعرض النهج الذي تؤخذ به القراءات ، أو قل : الذي ينبغي أن تؤخذ به القراءات — ابتداء من عصر صدر الإسلام و هو العصر الذي ولدت فيه القراءات وعاشت حياتها الأولى في ربوعه ، حتى انتهت إلى عصرنا الذي نحن فيه . بحيث إن إلقاء الضوء على هذا المنهج يوضح ما يغيّره أيضاً أي : ما لا يؤخذ به من طرق وأساليب تتعلق بقراءة الكتاب الحكيم وإذا رجعنا في البحث إلى عصر صدر الإسلام ، ألفينا القراءة سنة متبعة يأخذها الخلف عن السلف . والآثار في ذلك كثيرة ، أقدمها ينمي إلى رسول الله ﷺ . إذ روى عنه أنه قال : " اقرأوا كما علمتم " (٧٧) . ومنها ما ينمي إلى عبد الله بن مسعود إذ يقول : " إني سمعت القراءة فوجدتهم متقاربين فقرأوا كما علمتم " (٧٨) ومثل ذلك روى عن عمر بن الخطاب و زيد بن ثابت — من الصحابة — و عن ابن المنكدر وعروة بن الزبير و عمر بن عبدالعزيز و عامر الشعبي — من التابعين — وهو أن " القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول فقرأوا كما علمتم " . وورد عن أهل البيت مثل ذلك أيضاً ؛ إذ روى أن الإمام جعفر بن محمد الصادق سأله سفيان بن السمط عن تنزيل القرآن . فقال : " اقرأوا كما علمتم " (٧٩) . فقولهم " كما علمتم " . أي كما وصل إلى علمكم وتعلمتم من لفظ القرآن وقراءاته وأدائه ونحو ذلك مما سبيله طريقه الرواية . وهو ما صار شائعاً في زمانهم لدي أهل الأمصار ، يقرأ به قراء لا يشك في ضبطهم وروايتهم لحروف القرآن — قراءاته — .

ومن هنا امتنعت القراءة بالقياس والاجتهاد ، مثلما امتنعت بغير رواية يوثق بها عن يعتد بقراءته ، ذلك لأن القرآن كلام الله المنزل على نبيه محمد ﷺ ، و القراءات طرق أدائه . فلا يدخلها لذلك الرأي والاجتهاد و

(٧٤) يعني : القراء السبعة .

(٧٥) هي مكة و المدينة والكوفة والبصرة والشام .

(٧٦) ابن خالوية : الحجة في القراءات السبع ص ٣٨ .

(٧٧) مكّي بن أبي طالب : الإبانة عن وجوه القراءات ص ١٥ .

(٧٨) ابن مجاهد : كتاب السبعة في القراءات ص ٤٧ . ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ١٧ / ١ .

(٧٩) الكليني : أصول الكافي ٢ / ٦٣١ .

القياس . و قد صرح — من كبار القراء — محمد بن الجزري<sup>(٨٠)</sup> بامتناع القراءة بالقياس المطلق مستنداً بما رواه — مما أسلفناه — عن عدد من الصحابة والتابعين . من أن القراءة سنة متبعة . وكان أبو حيان الأندلسي المفسر يقرب مبدأ امتناع القراءة بالقياس بمثال من واقع الحياة اللغوية ، و هو أنه كما لا يجوز إحداث اللغات من حيث أنها مسموعة فكذلك القراءات لا يجوز القياس و الرأي فيها ؛ لأنها مسموعة متبوعة<sup>(٨١)</sup> . وقد التزم عملياً بهذه القاعدة الرصينة في القراءات ، جمهور القراء ، فلم يفسحوا المجال لأنفسهم لأن يقرأوا بما لم يسمعوا و يعلموا . مهما رسخت أقدامهم في هذا العلم ، و مهما علا شأنهم فيه ، فهذا أبو عمرو بن العلاء قارئ أهل البصرة الكبير المشهور نراه على فضله و علمه و تصدره في مصره للقراءة و الإقراء يتحرج من أن يقرأ بما لم يقرأ به القراء . روى أبو بكر بن مجاهد بسنده عن الأصمعي أنه قال : " سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرئ به ، لقرأت حرف كذا و كذا ، و حرف كذا و كذا"<sup>(٨٢)</sup>

أساس اعتماد القراءة صحيح الرواية :

فالقراءة المتلقاة بالقبول ، هي تلك التي تعتمد على الرواية قبل كل شيء ، و ليست تلك التي يقرأ بها اجتهداً و قياساً لجوازاها في العربية ، فالجائز في العربية لا يقرأ به إذا لم يكن له أصل ، أو بعبارة أخرى: لا يقرأ به إذا لم تكلفه الرواية الصحيحة المقبولة. لذا عد الباحثون في القراءات عدم الاتباع في القراءة سفهاً بغير علم لا يجترئ عليه ذو حجي و حصافة . قال أبو جعفر الطحاوي : ( لا ينبغي لذي لب أن يتجاوز ما تواضعت عليه الأمة و السلف ، بوجه يراه جائزاً في العربية ، أو قرأ به قارئ غير مجمع عليه )<sup>(٨٣)</sup> .

**منع أعمال الرأي في القراءات ( قصة ابن مقسم ) :**

و قال أبو بكر الباقلاني<sup>(٨٤)</sup> مشيراً إلى وجوب الرواية في قبول القراءات : ( قال قوم من الفقهاء و المتكلمين : يسوغ إعمال الرأي في إثبات القرآن و أوجهه إذا كانت صواباً في اللغة ، وإن لم تقم الحجة بان النبي ٣ قرأ بتلك المواضع — وهذا مما أنكره أهل الحق و أبوه أيضاً ) . وكأنه يشير في هذا إلى قصة أبي بكر بن مقسم المقرئ النحوي العطار<sup>(٨٥)</sup> الذي نسبت إليه القراءة بما يوافق خط المصحف ، وإن لم تكن لها على حد قول الذهبي مادة<sup>(٨٦)</sup> ، أو قل: وإن لم يكن لها أثر ورواية ، وإنما غاية ما فيها جوازها في اللغة العربية . وهذا ما عرضه لعقوبة السلطان لولا موقف أبو بكر بن مجاهد شيخ المقرئين في عصره . الذي درأها عنه بعد أن سأله هو ذلك<sup>(٨٧)</sup> . وقد ذكر صنيعة هذا معاصره أبو طاهر عبد الواحد بن عمر بن أبي هاشم — تلميذ أبي بكر بن مجاهد و أبي جعفر الطبري — في أول ( كتاب البيان ) عن اختلاف القراءة ، فقال منكرأ على بن مقسم منهجه في القراءة : ( وقد نبغ نابغ في عصرنا هذا ، فزعم أن كل من صح عنده وجه في العربية لحرف من القرآن يوافق خط المصحف فقراءته به جائزة في الصلاة وفي غيرها ، فابتدع في ذلك بدعة ضل بها عن السبيل ، وأورط نفسه في مزلّة عظمت بها جنابته على الإسلام و أهله ، وحاول إلحاق كتاب الله تعالى

(٨٠) النشر ١٧/١ .

(٨١) الدكتور محمد عيد : الرواية والاستشهاد باللغة ص ١٨٦ .

(٨٢) ابن مجاهد : كتاب السبعة ص ٤٨ .

(٨٣) أبو شامة : المرشد الوجيز إل علوم تتعلق بالكتاب العزيز ص ١٦٣ ...

(٨٤) نكت الانتصار لنقل القرآن ص ٦٠ .

(٨٥) أبو بكر المذكور ( توفي سنة ٣٥٤هـ ) .

(٨٦) انظر ، معرفة القراء الكبار ، ١ / ٢٤٨ .

(٨٧) المصدر السابق ، ١ / ٢٤٧ .



بسيئاً رأيه، طريقاً إلى مغالطة أهل الحق بتخير القراءات من جهة البحث والاستخراج بالأراء ، دون الاعتصام والتمسك بالأثر المفترض على أهل الإسلام ، قبوله والأخذ به كإبراهيم عن كابر وخالفاً عن سالف (٨٨) ، وقال بين الجزري (٨٩) : في معرض حديثه عن إنكار أهل العلم للقراءة بالقياس ، مشيراً إلى قصة ابن مقسم: ( وعقد له بسبب ذلك مجلس وأجمعوا على منعه ، ومن ثم امتنعت القراءة بالقياس المطلق الذي لا أصل له يرجع إليه ، ولا ركن يعتمد عليه ) .

وبهذا وضعت قصة ابن مقسم – في كونها حادثة تاريخية – حداً أكثر جلاء للقراءة السليمة ، و معياراً مهماً من معاييرها . وهو النقل الصحيح والأثر المروي ، فضلاً على موافقة خط المصحف ، وموافقة اللغة العربية ، وحالت دون أعمال الرأي والقياس في قراءة كتاب الله المنزل المبين .

### منع القراءة بالمعنى:

ومثل ذلك في البعد ، بل هو أبعد أن يقرأ قارئ بالمعنى دون الأثر الوارد في القراءة ، فيخرج بذلك في كثير من الأحيان عن خط المصحف المجمع عليه ، و يبطل بصنيعه هذا أن يكون ما أداة قراءة قرآنية تجوز القراءة بها ، أو يصح التعبد لله بها . بل هو يأتى في هذا الصنيع المشتط عن سواء السبيل إثماً مبيهاً . وإذا كان العلماء المهتمون بالدراسات القرآنية قد وضعوا حدوداً للقراءة المقبولة تميزها من الشاذة ، فأنهم أخرجوا ما لم يبين على الرواية من دائرة القراءات أصلاً ، وكفروا من قرأ به معتمداً . وقد حكى أبو عمر يوسف ابن عبد الله القرطبي المعروف بابن عبد البر .

### عدم جواز القراءة بالشاذ :

إجماع المسلمين على أنه لا تجوز القراءة بالشاذ . وأنه لا يجوز أن يصلي خلف من قرأ بها . وأما ما وافق المعنى أو الرسم أو أحدهما من غير نقل فلا يسمى شاذاً ، بل يسمى مكذباً و يُكْفَرُ متعمده (٩٠) . وبهذا أيضاً صرح أبو عمرو بن الصلاح – و كان أمام الشافعية في عصره – في سياق حديثه عن عدم جواز القراءة بالشواذ . فقال :

" وأما القراءة بالمعنى على تجوزه من غير أن ينقل قرآناً . فليس ذلك من القراءات الشاذة أصلاً و المجترئ على ذلك مجترئ على عظيم وضال ضلالاً بعيداً " (٩١) .

وإذا رجعنا إلى الواقع العلمي و بحثنا عنه في ثنايا كتب التفسير ألفينا كبار المفسرين ، و منهم لغويون ونحاة مشهورون لا يفترون يبنهون على وجوب الإتيان في القراءة دون الاعتماد على مقاييس اللغة والعقل و آية ذلك ما أورده الطبري في تفسيره من تعليقات و تعقيبات تشعر أن القراءة عنده سنة متبعة . فمع ما في القراءة بالقياس و الرأي من هدر للرواية في أمر يتعلق بأقدس كلام وأبلغه ومع ما فيها من تجاوز لما هو مشروع فهي كثيراً ما تلوي بالمعنى إلى غير حقيقته وتشرده به إلى غير موضعه . فقراءة " الحمد " من سورة الفاتحة بالرفع ، هي الواردة في الرواية ، و هي المجمع عليها لدى القراء و العلماء فلا تجوز القراءة بالنصب لمكان الرواية أولاً ، و لحرفها المعنى إلى غير جهة ثانياً . و هذا يستدعى التشدد عند الفقهاء من المفسرين خاصة ، حتى أن أبا جعفر محمد بن جرير الطبري يرى أن متعمدها يستحق العقوبة . يقول (٩٢) :

(٨٨) المرشد الوجيز ، أبو شامة . ص : ١٨٦ .

(٨٩) النشر في القراءات العشر ، ١ / ١٧ .

(٩٠) مقدمة تقريب النشر ص ٢٧ .

(٩١) أبو شامة : المرشد الوجيز ص ١٨٤ .

(٩٢) الطبري : جامع البيان عن تأويل آي القرآن . بالأوفيت عن طبعة بولاق / ٤٧ / ١ .

قراءة القراء و علماء الأمة على رفع " الحمد لله رب العالمين " دون نصبها الذي يؤدي إلى الدلالة على أن معنى تأليه كذلك : أحمد الله حمداً . و لو قرأ قارئ ذلك بالنصب لكان عندي محيلاً معناه و مستحقاً العقوبة على قراءته إياه كذلك . إذا تعدد قراءته كذلك و هو عالم بخطئه و فساد تأويله " .

و هذا مبني على أن القارئ أدخل في النص القرآني ما ليس منه إذا أن الحركات جزء من النصوص و لها حرمتها مثل ما لغيرها من أجزاء الكلام و مكوناته من مثل بنيه الألفاظ و تراكيبها ... و هذا أحق أن يراعى في النص المقدس حين يقرأ .

#### القراءة سنة متبعة:

و إذا انتقلنا إلى مفسر نحوي لغوي معاصر للطبري و هو أبو اسحق إبراهيم بن السري الزجاج ، وجدناه يصرح أن القراءة سنة متبعة، و أنه لا بد من الاعتماد على الرواية الصحيحة في قراءة القرآن . و نراه يقف عند آية الفاتحة: " الحمد لله رب العالمين " . فيقرر ما بينه أبو جعفر الطبري — و لكن بشيء من التفصيل — من أن الاتباع في قراءة " الحمد " يقتضي الرفع ، و أنه يجوز في غير القرآن النصب ، و لكن الرفع أحسن و أبلغ ، يقول :

" الحمد " : رفع بالابتداء ، وقوله " الله " أخبار عن الحمد ، و الاختيار في الكلام الرفع . فأما القرآن فلا يقرأ فيه " الحمد " إلا بالرفع ؛ لأن السنة تنبع في القرآن ، و لا يلتفت فيه إلى غير الرواية الصحيحة التي قد قرأ بها القراء المشهورون بالضبط والثقة . و الرفع القراءة و يجوز في الكلام أن تقول : " الحمد " . تريد : أحمد الله الحمد فاستغنيت عن ذكر " أحمد " ، لأن حال الحمد يجب أن يكون عليها الخلق ، إلا أن الرفع أحسن و أبلغ في الثناء على الله عز و جل<sup>(٩٣)</sup> فالحمد — مرفوعاً — يفيد ثبوت هذه الصفة لله ، و لا يفيدها و هو منصوب . و لذلك كان الرفع ، كما لاحظ الزجاج و عبر : " أحسن و أبلغ " . من حيث إن الجملة الاسمية . التي ينشئها الرفع ، تدل على أن الله وحده المستحق للحمد من جميع خلقه ، على حين تدل الجملة الفعلية ، التي ينشئها النصب ، على أن الحمد كان مدحاً من المتكلم فقط<sup>(٩٤)</sup> ، دون أن تكون له صفة العموم و الثبوت . و لهذا قال الطبري عن القراءة بها : " أن متعمدها يستحق العقوبة " لأنها حرفت المعنى الصحيح القوي عن جهته المرادة ، التي تليق بالخالق سبحانه .

وربما حملهم الورع على أن يعبروا عما جاز في العربية ولم يقرأ به بعبارة تخرجه عن أن ينسب إلى قراءات القرآن ، وهذه العبارة هي : " في غير القرآن " ، التي نجدها مثلاً في تفسير الزجاج لبسمة الفاتحة . ويقول :

" ولو قلت في غير القرآن : بسم الله الكريم و الكريم ، و الحمد لله رب العالمين و رب العالمين . جاز ذلك ... " <sup>(٩٥)</sup> . ثم يقول : " وقد فسرنا أنه لا يجوز في القرآن إلا رب العالمين " . و مراده : أن النصب و الرفع جائزان في غير القرآن من الكلام المتداول . إلا أن الذي يلتزم به في القرآن جر " رب " دون الحكمين الآخرين ، الرفع و النصب — إتباعاً للقراءة

رأي بن جني في ما يقبله القياس ولا يعرفه السماع :

(٩٣) الزجاج : معاني القرآن و إعرابه ٧/١ بتحقيق الدكتور شلي .

(٩٤) الطبرسي : مجمع البيان في تفسير القرآن ٤٦/١ طبعة بيروت .

(٩٥) الزجاج : معاني القرآن و إعرابه ٥/١ — ٦ .

وجاء ابن جني بعد الزجاج بأكثر من ثمانين عاماً ، ليفصل هذا الذي بدأه شيخ أستاذه الكبير أبي علي الفارسي ، وليبين وجوهاً من الأعراب يحتملها النص . و لكن لا تجيزها السنة في القراءة ، أو قل : يقبلها القياس ولا يعرفها السماع . يقول :

" و ما يحتمله القياس ولم يرد به السماع كثير من القراءات التي تؤثر رواية ولا تتجاوز ، لأنها لم يسمع فيها ذلك ، كقوله — عز اسمه — : " بسم الله الرحمن الرحيم " . فالسنة المأخوذ بها في ذلك اتباع الصفتين إعراب اسم الله سبحانه والقياس يبيح أشياء فيها ، و إن لم يكن سبيل إلى استعمال شيء منها " (٩٦) ثم يبين أن هذا الذي لم يقرأ به من وجوه الإعراب لا يعدم الصحة في أحكامه النحوية ، ويضرب كذلك الأمثلة فيقول نعم وهنالك من قوة غير هذا المقروء به ما لا يشك أحد من أهل هذه الصناعة في حسنه كأن يقرأ : ( بسم الله الرحمن الرحيم ) برفع الصفتين جميعاً على المدح ، ويجوز ؛ ( الرحمن الرحيم ) برفع الأول ونصب الثاني ، ويجوز ؛ ( الرحمن الرحيم ) بنصب الأول ورفع الثاني ، كل ذلك على وجه المدح ، وما أحسبه هنا ... ) وبعد أن يعلل اختلاف هذه الوجوه الإعرابية ، وإمكان تقليبها على الصور المتعددة التي أوردتها ، وينتهي في حديثه إلى أن يقول : ( فلذلك قوى عندنا اختلاف الإعراب في ( الرحمن الرحيم ) بتلك الأوجه التي ذكرناها ، ولهذا في القرآن و الشعر نظائر كثيرة ) (٩٧) .

و بذلك فرق ابن جني بين أمرين : أحدهما سماعي مأثور يقرأ به كلام الله و لا يتجاوز به إلى غيره . و هو الضرب الأول الذي نوه به . و الآخر : قياسي تميله صناعة الإعراب و لا يقرأ به ، و هو الضرب الثاني الذي فصل فيه القول و ضرب له الأمثلة مقلباً الإعراب على وجوهه المحتملة كلها .

ولعل من المناسب بعد هذا ، أن نختم القول في هذا الموضوع الهام الدقيق بما انتهجه مفسر محدث فقيه هو أبو جعفر محمد ابن الحسن الطوسي ، الذي عرض في تفسيره " التبيان " للقراءات القرآنية المختلفة و ما يتعلق بها من رواية و اتباع . فالطوسي يورد في مواضع كثيرة من تفسيره ما يحتمله النص القرآني من وجوه العربية : النحوية و الصرفية ، حين يعرض للقراءات ، و لكنه لا يجيز القراءة به ، جرياً على رأي السلف من أن القراءة سنة متبوعة . يقول في قراءة 7 M8 ! " # \$ % & ' ( ) \* + , - . / 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 : ; < = > ? @ [ \ ] ^ \_ ` { | } ~ فُكُوهُ هَيَّئًا " (٩٨) و مصدق :

رفع لأنه نعت للكتاب، ولو نصب على الحال لكان جائزاً ، لكن لم يقرأ به أحد " (٩٩)

و أظهر من هذا ما بينه في قراءة قوله تعالى: M : S t u v x y z { | } ~ فُكُوهُ هَيَّئًا : فقال فصدقاتهن : جمع صدقة ، يقال : هو صادق المرأة و صدقة المرأة ... و من قال : صدقة المرأة ، قال صدقاتهن ، كما نقول : غرفة و غرفات . و يجوز : صدقاتهن ، بضم الصاد وفتح الدال ، ثم قال : " و لا يقرأ من هذه إلا بما قرئ به : " صدقاتهن " ؛ لأن القراءة سنة متبوعة " (١٠١) .

ومن كل ما أسلفناه ، تبين أن القراءة عند المسلمين جميعاً على اختلاف مدارسهم الفقهية ، سنة متبوعة يأخذها الخلف عن السلف ، و أنها ليست بالقياس و الاجتهاد و أعمال الفكر و الرأي — و إن جاز ذلك في غير

(٩٦) ابن جني ، الخصائص ٣٩٨/١ بتحقيق محمد علي النجار طبعة بيروت .

(٩٧) المصدر السابق : الخصائص ٣٩٨/١ — ٣٩٩ .

(٩٨) البقرة الآية (٨٩)

(٩٩) الطوسي : التبيان في تفسير القرآن ٣٤٤ / ١ .

(١٠٠) النساء الآية (٤)

(١٠١) المصدر السابق : التبيان ١٠٩/٣ .

القرآن . و من شدَّ عن هذا الرأي من آحاد الناس لا يعتمد برأيه و لم يؤخذ — كما رأينا في قصة ابن مقسم — بمنهجه و طريقته ، و إنما العمل بما أجمعوا عليه و اتبعوه على ما قدمناه . و نحمد الله على أننا ما نزال مستمسكين بالمنهج القويم السليم في القراءات ، و هو منهج النبي ٣ و أصحابه و أهل بيته ، و منهج علماء الأمة كبراً عن كابر ، و على هذا المنهج العدل — منهج الاتباع و التزم السنة في القراءة تجتمع قلوب المسلمين ، فيكون هذا المنهج صورة من صور وحدتهم العقديّة و التعبدية .

الخاتمة :

أولى العلماء القراءات القرآنية عناية بالغة ، وبخاصة المفسرون والفقهاء والأصوليون ، فقد اهتموا بالقراءات اهتماماً كبيراً انعكس أثر ذلك في العلوم التي لها صلة وتأثر بالقراءات ، في جوانب متعددة كالتأثير على معاني آيات القرآن الكريم ، ولها تأثير على بعض العلوم كعلمي الأصول و الفقه بالوجه المتعددة ، مثلما أثرت في علم التفسير ، حتى قال الدمياطي : " ولم تزل العلماء تستنبط عن كل حرف يقرأ به قارئ ، معنى لا يوجد في قراءة الآخر " ، و قال : " و القراءة حجة الفقهاء في الاستنباط ، و محجتهم في الاهتداء ، مع ما فيها <sup>(١٠٢)</sup> من التسهيل على الأمة " .

ومن هنا كانت القراءات من أقدم العلوم المتعلقة بالقرآن ؛ لأنها صحبت النص المنزل ، كما صحبه علم التفسير ، فالاهتمام بها، كما يقول الدكتور مصطفى الصاوي <sup>(١٠٣)</sup> يعتبر بحق من أصل المناهج العملية في الدراسات القرآنية.

وفضلاً عن ذلك ، فقد اتصلت القراءات باللغة والنحو والصرف والبلاغة اتصالاً وثيقاً ، وفتحت العناية بها باباً لنموالدراسات اللغوية بعامة ، حتى إننا لنجد العلماء المتقدمين في العربية، والدراسات القرآنية خاصة، يوجهون القراءات المتعددة ، المشهورة منها والشاذة ، توجيهاً قائماً في كثير من الأحيان على هذا الأساس من اللغة و علومها وآية ذلك ما أورده سيبويه <sup>(١٠٤)</sup> من الموازنة بين عدد من القراءات التي قرئت بها طائفة من شواهد القرآنية ، و الاحتجاج لها بالشعر ، وربطها بلغات العرب و أساليبهم في التعبير .

وقد وقفت من خلال هذه الدراسة على بعض المباحث التي لها تعلق بهذا الموضوع مثل القياس ، ونزول القرآن على سبعة أحرف والقراءات والقراء .

النتائج :

١. تختلف القراءات القرآنية عن الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم ، فالقراءات منهج في التلاوة وأسلوب في القراءة ، أما الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم تعتبر جزء لا يتجزأ من رسم القرآن وتلاوته .
٢. النقل الشفاهي والرسم القرآني الخطي يعتبر موقفاً من النبي صلى الله عليه وسلم فلا تجوز مخالفته في كلا الحالتين .
٣. ما يحتمله القياس ولم يرد به السماع، يؤخذ بالسماع المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم وإن خالف وجهاً تمليه صناعة الإعراب في اللغة .
٤. لا تجوز القراءة بالشاذ من القراءات ، ولا تجوز الصلاة خلف من صلى بها .

(١٠٢) في الأصل : (فيه) ، و الصحيح ما أثبتناه ، لأن الضمير يعود على القراءات .

(١٠٣) مناهج في التفسير ص ٥٠ .

(١٠٤) المصدر السابق ، ١ / ٤٣٢ .

٥. كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا ، وصح سندها ؛ فهي قراءة صحيحة لا يجوز ردها .
٦. البحث في المواضيع المتعلقة بكتاب الله تعالى تحتاج للاطلاع على كل المباحث والكتابات المتقدمة التي تناولت ذات المباحث ، حيث للمتقدمين قدم السبق والريادة مع العلم .  
التوصيات :
١. على الباحثين تبسيط كتابات العلماء السابقين الذين تناولوا هذه المباحث واتاحتها للدارسين حتى تتم الاستفادة منها
٢. على قسم القراءات بكلية أصول الدين توجيه منسوبيه من طلبة الدراسات العليا لتحقيق عدد من الكتب التي تناولت موضوع القراءات .
٣. يوجد اختلاف وتضارب في كتابات المتقدمين حول القراءات والرسم المصحفي في مؤلفات المتقدمين مبني هذا الاختلاف مذهبي فيجب على الباحثين التوفر على معرفة المذاهب الإسلامية ومنسوبيها ومناهجهم قبل البحث.
٤. أوصي بعمل قسم للغة العربية بكلية أصول الدين .  
المراجع :
١. الإبانة عن معاني القراءات : أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي ( ٤٣٧ هـ ) ، دار نهضة مصر – القاهرة ، تحقيق : عبد الفتاح إسماعيل شيلي .
٢. اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر : شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي البناء ( ١١١٧ هـ ) ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ستة ٢٠٠١م ، وضع الحواشي : أنس مهرة .
٣. الإتيان في علوم القرآن : عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي ( ٩١١ هـ ) دار الكتاب العربي – بيروت ، سنة ٢٠٠٤م ، تحقيق : فواز أحمد زمرلي .
٤. الأحرف السبعة : أبو عمرو وعثمان بن سعيد بن عفان الداني الأندلسي ( ٤٤٤ هـ ) مكتبة المنارة ، مكة المكرمة ، ط١ سنة ١٤٠٨ هـ ، تحقيق : عبد المهيمن طحان .
٥. أحكام القرآن : أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص ( ٣٧٠ هـ ) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط١ سنة ١٤٠٥ هـ ، تحقيق : محمد الصادق قمحاوي .
٦. أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه : أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي ( ٢٧٥ هـ ) ، دار خضر – بيروت ، ط٢ سنة ١٤١٤ هـ ، تحقيق عبد الملك عبد الله دهيش .
٧. الإصابة في تمييز الصحابة : أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي ( ٨٥٢ هـ ) دار الجيل ، بيروت ، ط١ سنة ١٤١٢م ، تحقيق : علي محمد البجاوي .
٨. الإقناع في القراءات السبع : أبو جعفر عمر بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري ( توفي ٥٤٠ هـ ) ، دار الكتب العلمية – بيروت ، لبنان ، ط١ سنة ١٩٩٩م ، تحقيق : أحمد فريد المزدي .
٩. الإمام الطبري ( شيخ المفسرين ، وعمدة المؤرخين ، ومقدم الفقهاء المحدثين ، صاحب المذهب الجريري ) : محمد الزحيلي ، دار القلم ، الدار الشامية – دمشق ، بيروت ، ط٢ سنة ١٩٩٩م .
١٠. البرهان في علوم القرآن : أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي ( ٧٩٤ هـ ) ، دار المعرفة – بيروت ، سنة ١٣٩١ هـ ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم .

١١. تأويل مشكل القرآن : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ( ٢٧٦ هـ ) ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ سنة ٢٠٠٢ م ، تعليق : إبراهيم شمس الدين .
١٢. التبصرة في القراءات السبع : أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي ( ٤٣٧ هـ ) ، الدار السلفية – الهند ، ط ٢ سنة ١٩٨٢ م ، تحقيق : محمد غوث الندوي .
١٣. التبيان في إعراب القرآن : أبو البقاء محب الدين عبد الله بن أبي عبد الله الحسين بن أبي البقاء العكبري ( ٦١٦ هـ ) ، دار إحياء الكتب العربية ، تحقيق : علي محمد الجاوي .
١٤. التنكرة في القراءات : أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون ( ٣٩٩ هـ ) ، دار الكتب العلمية – بيروت ، دار بن خلدون ، الإسكندرية ، ط ١ سنة ٢٠٠١ م ، تحقيق : سعيد صالح زعيمة .
١٥. التعريفات : علي بن محمد بن علي الجرجاني ( ٨١٦ هـ ) ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط ١ سنة ١٤٠٥ هـ ، تحقيق : إبراهيم الإبياري .
١٦. تفسير القرآن العظيم ( تفسير بن كثير ) : أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي ( ٧٧٤ هـ ) ، دار الفكر – بيروت ، سنة ١٤٠١ هـ .
١٧. التوقيف على مهمات التعاريف : محمد عبد الرؤوف المناوي ( ١٠٣١ هـ ) ، دار الفكر المعاصر – بيروت ، دار الفكر – دمشق ، ط ١ سنة ١٤١٠ هـ ، تحقيق : محمد رضوان الدايدة .
١٨. التيسير في القراءات السبع : أبو عمر عثمان بن سعيد الداني ( ٤٤٤ هـ ) ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ سنة ١٩٩٦ م ، تصحيح : أوتو يرتزل .
١٩. السبعة في القراءات : أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي ( ٣٢٤ هـ ) ، دار المعارف – القاهرة ، ط ٣ ، تحقيق : شوقي ضيف .
٢٠. سنن أبي داوود : أبو داوود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي ( ٢٧٥ هـ ) ، دار الفكر ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد .
٢١. سنن البيهقي الكبرى : أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي ( ٤٥٨ هـ ) ، مكتبة دار الباز – مكة المكرمة ، سنة ١٩٩٤ م ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا .
٢٢. شذرات الذهب في أخبار من ذهب : أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد العكري الدمشقي ( ابن العماد الحنبلي ) ( ١٠٨٩ هـ ) ، دار الكتب العلمية بيروت .
٢٣. شرح طيبة النشر في القراءات العشر : شهاب الدين أبو بكر أحمد بن محمد بن الجزري الدمشقي ( ٨٣٣ هـ ) ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ سنة ١٩٩٧ م ، ضبط وتعليق : أنس مهرة .
٢٤. طبقات المفسرين : شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي ( ٩٤٥ هـ ) ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ سنة ٢٠٠٢ م ، ضبط وحواشي : عبد السلام عبد المعين .
٢٥. طبقات المفسرين : عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي ( ٩١١ هـ ) ، مكتبة وهبة – القاهرة ، ط ١ سنة ١٣٩٦ هـ ، تحقيق : علي محمد عمر .
٢٦. العبر في خبر من غير : شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ( ٧٤٨ هـ ) مطبعة حكومة الكويت – الكويت ، ط ٢ ١٩٤٨ م طبعة مصورة ، تحقيق : صلاح الدين المنجد .
٢٧. علم القراءات ( نشأته – أطواره – أثره في العلوم الشرعية ) : نبيل بن محمد إبراهيم آل إسماعيل ، ط ١ سنة ٢٠٠٠ م ، مكتبة التوبة – الرياض .
٢٨. القراءات القرآنية في بلاد الشام : حسين عطوان ، دار الجيل – بيروت ، ط ١ سنة ١٩٨٢ هـ .

٢٩. القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبري في تفسيره والرد عليه ( من أول القرآن إلى آخر سورة التوبة ) : محمد عارف عثمان موسى الهري ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ط ١ سنة ١٩٨٦م
٣٠. القواعد والإشارات في أصول القراءات : أبو العباس أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا الحموي ( ٧٩١ هـ ) ، دار القلم - دمشق ، ط ١ سنة ١٤٠٦ هـ ، تحقيق : عبد الكريم محمد الحسن بكار .
٣١. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها : أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي ( ٤٣٧ هـ ) ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ٥ سنة ١٩٩٧م ، تحقيق : محي الدين رمضان .
٣٢. كنز المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني : إبراهيم بن عمر الجعبري الخليلي ( ٧٣٢ هـ ) ، مطبعة فضالة - المغرب ، المملكة المغربية - الأوقاف والشئون الإسلامية ، سنة ١٩٩٨م ، تحقيق : أحمد إليزيدي .
٣٣. الكنز في القراءات العشر : عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه الواسطي ( ٧٤٠ هـ ) ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ سنة ١٩٩٨م ، تحقيق : هناء الحمصي .
٣٤. المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز : أبو شامة شهاب الدين عبد الرحمن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي ( ٦٦٥ هـ ) ، دار صادر - بيروت ، سنة ١٩٧٥ هـ ، تحقيق : طيار آلتي قولاج .
٣٥. مسند الإمام أحمد بن حنبل : أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني ( ٢٤١ هـ ) ، مؤسسة قرطبة - مصر .
٣٦. النشر في القراءات العشر : أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن الجزري ( ٨٣٣ هـ ) ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ سنة ١٩٩٨م ، تخريج الآيات : زكريا عميران .